سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

Syrians For Truth & Justice

نحو عملية انتقالية تحويلية في سوريا: كسر دوامة الإقصاء والعنف

بسام الأحمد

أيلول/سبتمبر 2024

© سوريون من أجل الحقيقة والعدالة 2024 جميع الحقوق محفوظة

- يمكن نسخ هذا النصّ لأغراض البحث الشخصية فقط. إن أي نسخ إضافي لأغراض أخرى، سواء على شكل نسخ مطبوعة أم إلكترونية، يتطلب موافقة المؤلف، أما في حال الاستشهاد بالنص أو الاقتباس منه، فيجب الإشارة إلى الاسم الكامل للمؤلف، إضافة إلى العنوان، والسنة التي نُشر فيها، والجهة الناشرة.

- كُتبت هذه الورقة البحثية ضمن برنامج زمالة ريغان-فاسيل الممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED – في العاصمة الأمريكية واشنطن، ما بين أشهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 وشباط/فبراير 2024، وهي تمثل فقط آراء الكاتب ولا تعبّر عن سياسات أو آراء الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED بأي شكل من الأشكال.

نحو عملية انتقالية تحويلية في سوريا: كسر دوامة الإقصاء والعنف

يجب ضمان تمثيل شامل ومنصف لجميع السوريين/ات في كل أدوار الانتقال بما فيها المفاوضات السياسية والعملية الدستورية ومسارات العدالة

بسام الأحمد*

*مدافع سوري عن حقوق الإنسان، مؤسس مشارك والمدير التنفيذي الحالي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة - STJ"، وهي منظمة سوريّة توثق انتهاكات حقوق الإنسان على كامل الجغرافية السورية بدأت رسمياً في العام 2016. عمل كمستشار عن الملف السوري مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان - FIHD، بعد أن عمل لسنوت مع مركز توثيق الانتهاكات في سوريا - VDC، وهي إحدى المراكز العريقة الأولى، التي بدأت توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا مع بداية الانتفاضة السوريّة في العام 2011، كأحد مشاريع المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير – SCM. بدأ نشاطه في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان عام 2005، انطلاقاً من مسقط رأسه في أقصى شمال شرق سوريا (مدينة القامشلي)، مع تركيز خاص على قضية الأقلية الكردية في سوريا، وتحديداً مسالة الكرد السوريين المجردين من الجنسية. درس الأدب العربي في جامعة دمشق، وهي الخطوة الفعلية التي ساعدته على الانخراط في الأنشطة السوريّة العامة المناهضة للحكومة السورية آنذاك، جنباً إلى جنب مع عشرات المعارضين الآخرين من خلفيات ومشارب مختلفة. أمدّت فرصة الانخراط في العمل مع مركز توثيق الانتهاكات في سوريا VDC - (2012 -2015) كسب خبرات جديدة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، خاصة تلك المتعلقة بالنزاع الدموي الذي شهد مئات آلاف الانتهاكات والجرائم. لقد شغل منصب الناطق باسم الـVDCبالإضافة إلى مسؤول قسم الأبحاث والتقارير لسنوات عديدة، قبل أن يلتحق بزمالة ممولة من قبل الخارجية الأمريكية تحت اسم "قادة من أجل الديمقراطية – LDF – Leaders for Democracy)، في العام 2015، وكانت الفرصة التي ساعدته على بدء فكرة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، خلال الدراسة في جامعة سيراكيوز في نيويورك – كلّية ماكسويل.

جدول المحتويات:

1. الملخص التنفيذي: 5
2. سياسات التمييز وإنكار الحقوق: تمهيد حول سوريا ودساتيرها: 5
3. أبرز مراحل عملية التفاوض في سوريا وسياقاتها السياسية والعسكرية منذ العام 2011: 11
3.1. مقدمات القرار 2254 في سوريا: 16
3.2. شكوك حول قدرة القرار 2254 على الانتقال إلى نظام ديمقراطي: 18
3.3. إقصاء على مستوى دوائر أصغر: 21
4. اللجنة الدستورية السوريّة وإشكالياتها الحالية: 23
4.1. الإطار الدولي للعملية الدستورية السورية: 24
4.2. تشكيل اللجنة الدستورية السورية وتمثيل الكرد غير المتناسب: 25
4.2.1. تصاعد الانتهاكات نتيجةً للإقصاء السياسي والدستوري: 29
4.2.2. التعايش مع الحرمان من الحقوق ... وعود على بدء: 31
5. خلاصة وتوصيات: 33

1. الملخص التنفيذي:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل طبقات وأشكال الإقصاء المختلفة في سوريا، على المستوى السياسي والدستوري والقانوني، وتبعاته الفعلية على الأفراد والمجتمعات المهمّشة، وكيف مهّدت هذه السياسة، أي الإقصاء، ومنذ نشوء الدولة السورية، لجعل تلك المجموعات خارج الأطر التمثيلية والمشاركة في الحياة العامة والحماية الدستورية والقانونية وحتى المجتمعية، ثم لخطر التعرّض للانتهاكات والحرمان من الحقوق أكثر من غيرها.

لذا تحاول هذه الورقة إيراد أمثلة محددة عن أشكال التمييز وتأثيره، ثم تقدم توصيات لأصحاب المصلحة، لضمان عدم التعايش مع ثقافة الإقصاء المتجذّرة في سوريا، وكسر حلقاتها ومحاولة بناء دولة حديثة تحترم التنوع وقادرة على استيعاب الجميع عبر الانتقال إلى بيئة قانونية أفضل مما كانت عليه قبل العام 2011 وبعده.

في القسم الأول؛ تستعرض الورقة أشكالاً متنوعة من سياسات التمييز في أبرز الدساتير السورية، والتغاضي الفادح عن التنوع السوري ومساهمته في إثراء الثقافة السورية، على حساب قمعه ومحاولة فرض "هوية متجانسة" على جميع السوريين/ات، والإجبار على التعايش مع التمييز بمختلف أشكاله، بالتوازي مع فشل الحكومات السوريّة المتعاقبة بالاعتراف بتنوع سوريا، والمساهمة في خلق هوية سورية جامعة قادرة على استيعاب الجميع.

وفي القسم الثاني؛ تحللّ الورقة بشكل موجز القرارات الأممية والدولية، منذ بدء الاحتجاجات السلمية في سوريا، وخلفياتها التي مهّدت لبدء المفاوضات السياسية بين الأطراف السورية المتنازعة، مع إيراد السياقات السياسية والعسكرية أثناء صياغة أهم خطوات التفاوض، وتحليل الدور الإقليمي والدولي وأثره على تعزيز الإقصاء والمحاصصة السلبية على حساب الشمول/التضمين والمشاركة الحقيقية، ودون أي مراعاة حقيقية لتطلعات السوريين/ات.

أمّا في القسم الثالث؛ تتوسع الورقة في العملية الدستورية السورية، ومقدماتها القانونية والتوازنات الدولية التي لعبت دوراً في تحديد أعضاء اللجنة، وتأثير هذا التدخل في تشكيل لجنة أقصت العديد من الأصوات السورية، وعلى رأسهم الكرد السوريون/ات. فلم تتسم طريقة الاختيار، على سبيل المثال، بالشفافية بل مثّلت أحد أشكال "التوازن/المحاصصة" ما بين القوى الثلاثة الأساسية المتدخلة، روسيا وتركيا وإيران، ولم تكن نتاج نقاشات فعلية ما بين السوريين/ات أنفسهم/ن.

في القسم الرابع والأخير، تعرض الورقة مجموعة من الخلاصات والتوصيات إلى صنّاع القرار وأصحاب المصلحة، مع محاولة التركيز على دور المجتمع المدني السوري، في تعريفه العام، في الضغط باتجاه حصول عملية انتقال تتسم بالشمول وذات بعد تحويلي تنتقل بالبلاد إلى مستقبل أفضل وتقطع مع ثقافة إلغاء الآخر المختلف.

اعتمد هذا التقرير البحثي على منهج التحليل النصّي، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي أثناء محاولة العودة لأبرز الحقب التاريخية التي شهدت كتابة دساتير سوريّة مختلفة، وذلك في محاولة استعراض نماذج من عمليات التمييز والإقصاء التي مورست بحق مجموعات سوريّة والأسباب الجذرية لتلك الممارسات.

2. سياسات التمييز وإنكار الحقوق: تمهيد حول سوريا ودساتيرها:

عدا عن الدراسات والتقارير التي تناولت القضية الكردية في سوريا، وعلى عكس قضايا دستورية عديدة، بقيت قضية التنوع وضرورة الاعتراف به في سوريا كدولة تحتوي على مجموعات بشرية متمايزة بعيدة عن الدراسة والبحث المعمّق داخل المجتمع الأكاديمي السوري وحتى المدني، لعدّة أسباب: كان من أهمها انعدام المساحات الآمنة لإجراء

نقاشات سياسية شاملة، على الأقل، منذ قيام الوحدة ما بين سوريا ومصر عام 1958،[1] ولاحقاً مع قدوم "حكومة الإنفصال"، ثم انقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي واستيلائه على السلطة في العام 1963، والقمع الذي رافقه.

تعزز هذا القمع بعد وصول "حافظ الأسد" إلى السلطة في سبعينيات القرن الماضي. مستمراً حتى بعد تولي ابنه بشار الأسد الحكم عام 2000. فقد وُصفت الأنظمة السورية بكونها واحدة "من أشد الأنظمة سلطوية في العالم العربي إن لم يكن أشدها على الإطلاق، ولا يضاهيه في مدى ممارساته القمعية إلا النظام العراقي في عهد صدام حسين".[2] وهو ما يبدو أنّه فسّر الوحشية التي تعاملت بها الحكومة دمشق مع الاحتجاجات السلّمية في العام 2011.

بعد خروج آخر جندي فرنسي من سوريا عام 1946، شهدت سوريا، وتحديداً في خمسينيات القرن الماضي "وجود بيئة وبنية سياسية ومجتمعية مهيأة للانتقال باتجاه الديمقراطية"، ورغم وجود بعض النواقص إلا أنّ العديد من العوامل توافرت كانت مساعدة على ضمان نجاح تلك التجربة بشكل كامل لولا "تسلط الجيش على الحياة السياسية".[3] ولاحقاً الوحدة بين سوريا ومصر، وهو ما أدّى فعلياً إلى القضاء على تلك التجربة.

على أنّ العديد من الدراسات، تناولت قضايا التنوع من منظور قضية الأقليات في سوريا، وأرجعت سبب "الفشل السوري" في التعاطي مع هذه القضية الجوهرية إلى "سوء إدارة التنوع وغياب دولة المواطنة" و"تأثير الدين والأبعاد الطائفية على شكل الدولة، من ناحية، وهيمنة نظام استبدادي أيديولوجي عروبي على الحكم، من ناحية أخرى".[4] وقد أعادت العديد من الآراء "محدودية" دور الدين في منظومة الدولة في سوريا، مقارنة بدول عربية أخرى مثل السعودية ومصر، إلى ارتباط نظام الحكم في سوريا بـ"الأقلية العلوية" إلى حدّ كبير وليس لكونه نظام "علماني"، ما أدّى إلى "تأصيل أيدلوجية القومية العربية التي جذبت إليها الأقليات الدينية غير المسلمة، لاسيما المسيحيين العرب".[5] بيد أنّ النفي المتوارث للكرد في الدساتير السورية، ليس الشكل الوحيد للإقصاء، فقد كتبت العديد من التقارير والأبحاث حول التمييز ضد النساء في الدساتير السورية، ومنها تلك التقارير التي ركّزت على سياسات إقصاء النساء من المجتمع الدستوري، و"الارتباط الضمني بين الرجولة والعسكرة." وكيف أنّ "جذور الصورة الوطنية المميزة في الدستور تعتمد على النفي، وفي سردية الدستور السوري، يستهدف هذا النفي النساء."[6]

إذا ما أخذنا الحالة الكردية في سوريا، كنموذج للدراسة، رغم أنّ هدف الورقة الأساسي هو محاولة شرح كيف أنّ الإقصاء سوف يتسبب بانتهاكات وحرمان من الحقوق والحماية في نهاية المطاف لأي فئة مهمّشة كانت، نجد أنّ الدولة السورية، ومنذ نشوئها، لم تعترف رسمياً بالوجود الكردي في سوريا، وهو ما أثر بطبيعة الحال على منع تمتعهم بالحد الأدنى من لحقوق الدنيا التي كان يتمتع بها المواطنون/ات السوريون/ات كأفراد.

---

[1] أنهت الوحدة ما بين سوريا ومصر الحياة السياسية في سوريا، فتمّ حل جميع الأحزاب السياسية، وأصبحت الأجهزة الأمنية، لها اليد الطولى في سوريا (الإقليم الشمالي) وتمّ تأميم البنوك والمعامل والشركات الصناعية الكبرى، إضافة إلى أسباب أخرى أدّت في نهاية المطاف بضباط سوريين إلى إعلان الانفصال سنة 1961.

[2] مسار آمن نحو اللامركزية الديمقراطية في سوريا. مبادرة الإصلاح العربي. 31 تموز/يوليو 2019. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). مسار آمن نحو اللامركزية الديمقراطية في سوريا(arab-reform.net) – Arab Reform Initiative

[3] برنامج "قراءة ثانية".. هل شهدت سوريا تجربة ديمقراطية في الخمسينات؟. إلترا صوت. 28 كانون الأول/ديسمبر 2021. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). برنامج "قراءة ثانية .."هل شهدت سوريا تجربة ديمقراطية في الخمسينات؟(ultrasawt.com)

[4] الأقليات في سوريا ومبدأ حيادية الدولة. د نائل جرجس. المركز الأوروبي للدراسات الكردية. (ص 6).

[5] المصدر السابق.

[6] بناء هوية عسكرية أبوية في الدستور السوري (1973-2012). رهف الدغلي. موقع حكاية ما انحكت. 8 تموز/يوليو 2023. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). بناء هوية عسكرية أبوية في الدستور السوري (1973-2012) | حكاية ما انحكتSyriaUntold |

أخذ الظلم الذي وقع على الكرد في سوريا، على سبيل المثال وليس الحصر، بعداً مزدوجاً: فقد حرموا من الحقوق والحريات التي كان من المفترض أن يتمتع بها جميع المواطنين السوريين/ات، وبصفتهم مواطنين، وذلك بسبب طبيعة الدولة المستبدة القائمة في سوريا. ولكنّهم أيضاً "عانوا، كجماعة، من التمييز على أساس الهوية، ومنها القيود المفروضة على استخدام اللغة الكردية والثقافة الكردية".[7] هذا وقد تبنّت الأنظمة السياسية في سوريا، على الأقل منذ خمسينيات القرن الماضي، سياسة قمع الهوية الكردية، ذلك لأنّها رأت فيها تهديداً لهوية سوريا العربية.[8]

دفع الظلم المزدوج بحق الكرد في سوريا، ومنذ نشوء الدولة السورية، إلى تبنّي الكرد والحركة الكردية السورية نضالاً مزدوجاً، مرة من أجل الوصول إلى دولة ديمقراطية قائمة على المواطنة المتساوية، بصفتهم مواطنين/ات سوريين/ات، ومرة بصفتهم الكردية، كمجموعة بشرية متمايزة عن الأكثرية العربية في البلاد. فكنّا نرى أحزاباً كردية سوريّة لها علاقات وطيدة مع القوى العربية في المعارضة السورية وهو ما برز بشكل واضح في "إعلان دمشق" عام 2005،[9] وفي ذات الوقت علاقات مشابهة مع قوى وأحزاب كردستانية في العراق وتركيا وإيران.

يشكّل التمييز المنهجي في سوريا، ضدّ النساء،[10] والأقليات غير المسلمة،[11] وغير العربية، خاصة ضدّ الكرد، أحد أبرز سمات أنظمة الحكم المتعاقبة في سوريا، ويبدأ من أعلى سلطة في البلاد (الدستور) ولا ينتهي بالقوانين الوطنية. وابتداءً من اسم الدولة، ومرورا بمقدمات الدساتير السورية والمواد التي وردت فيه، والقوانين الوطنية التي سُنّت، حرم الكرد من حقوقهم الأساسية، وأصبحوا فعلياً خارج الحماية القانونية عند محاولاتهم التمتع، على الأقل، بالحقوق الثقافية التي كفلتها القوانين والأعراف الدولية.[12] فمنذ نشوئها كدولة عام 1919-1920، برز دور وتأثير القومية العربية في سوريا،[13] وخلافاً للسائد، فلم تبدأ تأثير النزعة القومية العربية على سوريا مع بداية الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين، بل مع تشكيل الجمعيات السرية والعلنية في العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية (1857

---

[7] سوريا: الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث مارس/آذار 2004. وثيقة للتداول العام. رقم: MDE 24/002/2005. 28 شباط/فبراير 2005. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). Syria: Kurds in the Syrian Arab Republic one year after the March 2004 events [Arabic] (amnesty.org)
انظر أيضاً: الحرمان من اللغة الأم كأحد أشكال "الإبادة الثقافية" المستمرة في سوريا. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 22 شباط/فبراير 2021. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024).

[8] إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا. هيومن رايتس وتش. 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا | HRW

[9] للمزيد من المعلومات انظر: "إعلان دمشق". مركز مالكوم كير-كارنيغي الشرق الأوسط. (آخر زيارة للرابط: 28 كانون الأول/ديسمبر 2023). "إعلان دمشق - "مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[10] حقوق النساء في سوريا بين ثالوث القانون التمييزي والثقافة البطريركية والإقصاء السياسي. الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية في العالم. 23 شباط/فبراير 2021. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). حقوق المرأة في سوريا بين ثالوث القانون ممارسة حرية التمييز في البرلمان - WILPF

[11] انظر على سبيل المثال: المرأة المسيحية والقانون السوري.. كيف تحوّل قوانين تمييزية المرأة إلى الحلقة الأضعف؟. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 21 آذار/مارس 2023. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). المرأة المسيحية والقانون السوري.. كيف تحوّل قوانين تمييزية المرأة إلى الحلقة الأضعف؟ - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[12] إنّ المناصرة باتجاه خلق إطار محدد في سياقات معينة معني بحماية حقوق الأقليات، مثل العديد من الأطر القانونية التي تحمي حقوقاً معينة أو مجموعات بشرية محددة، لا يهدف بطبيعة الحال، إلى تمييز هم بالمعنى الذي يضر بحقوق الآخرين في المجتمع إنّما هدفه ضمان: (1) حماية وجودهم كأقليات، و(2) عدم التمييز ضدهم، و(3) تمتعهم بثقافتهم ودينهم ولغتهم، و(4) مشاركتهم الفعالة في الحياة العامة، و(5) مشاركتهم الفعالة في صناعة القرار و (6) إدارة وصون روابطهم الخاصة، و(7) الإبقاء على علاقاتهم وتواصلهم السلميين عبر الحدود مع من تربطهم به صلات متعلقة بأقليتهم. انظر على سبيل المثال على النص النهائي للتعليق على إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). Microsoft Word - GuideMin وإلى (umn.edu) AR.doc

[13] نصّت المادة الأولى من الفصل الأول للقانون الأساسي – الدستور للمملكة السورية على أنّ: "حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق، ودين ملكها الإسلام." من المهم الإشارة إلى أنّ هذه الدستور لم يتم تبنّيه بسبب بدء الانتداب الفرنسي على سوريا ووصول القوات الفرنسية في 24 تموز/يوليو 1920.

– 1911)،[14] والتي ساهمت في " تحوّل القومية العربية من مشروع سياسي إلى أيديولوجيا، وكان أبرز منظّريها ساطع الحصري الذي دعا إلى مقاومة القوميات المحلية."[15]

إلاّ أنّ إرهاصات القومية العربية بدأت فعلياً قبل نشوء "الدولة الوطنية" عندما تطلّب الاندماج في "الهوية العثمانية" شكلاً من أشكال "الاستراك الجماعي" في ظل عجز الإمبراطورية العثمانية آنذاك في التحوّل من "إمبراطورية إقطاعية" إلى "دولة قائمة على عقد اجتماعيّ يتولى فيه مجموع أفراد العثمانيين بذاتهم ولاية أمرهم".[16]

اختلفت تسمية "سوريا/سورية"[17] ما بين أبرز الدساتير التي مرت على البلاد، منها: دستور عام 1920، أو ما عرف آنذاك باسم القانون الأساسي/الدستور الفيصلي، فسمّيت "**المملكة العربية السورية**"، ثم "**سورية**" كدولة وجمهورية في دستور عام 1930 أثناء فترة الانتداب الفرنسي[18] (المواد 1-2-3)، فإلى "**الجمهورية السورية**"[19] في دستور 1950. و"**الجمهورية العربية المتحدة**" بعد قيام الوحدة الاندماجية ما بين سوريا ومصر في العام 1958،[20] وفي الدستور المؤقت (دستور الانفصال عام 1961-1962) تم تبني اسم "**الجمهورية العربية السورية**"،[21] وأيضاً في دستور عام 1973 (دستور حافظ الأسد)،[22] ودستور عام 2012، أي بعد الانتفاضة السورية وفي عهد الأسد الابن.[23]

وكنتيجة طبيعية لعدم الاعتراف بالكرد في القانون الأساسي للدولة السورية (الدستور)، تجنّبت القوانين الوطنية الاعتراف، حتى بالمناسبات الكردية في قائمة المناسبات والأعياد الوطنية السورية. على عكس مجموعة من العطل[24] والأعياد التي تعترف الدولة السورية من خلالها بحق بعض مكوناتها بصفتهم الدينية، أو/و بحسب انتمائهم السياسي. فعلى سبيل المثال، تمّ منح أبناء الديانة المسيحية عطلتين بمناسبة عيد القيامة، الأولى منها لأتباع الكنيسة الغربية، والثانية لأتباع الكنيسة الشرقية، وفي ذات الوقت لا تعطي القوانين السورية، ذات الحق للايزيدين الكرد،

[14] برز اسم العديد من الجمعيات آنذاك منها: "الجمعية العلمية السورية" و"جمعية بيروت السرية" و"الجمعية القحطانية" و"جمعية العهد".
[15] القومية العربية بين السياسة والأيديولوجيا.. هل تجاوزها الواقع؟. موقع العربي. 8 نيسان/أبريل 2012. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). القومية العربية بين السياسة والأيديولوجيا.. هل تجاوزها الواقع؟ | التلفزيون العربي(alaraby.com)
[16] انظر على سبيل المثال: ماذا يبقى من القومية العربية؟. موقع الجمهورية. 1 تموز/يوليو 2020. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). ماذا يبقى من القومية العربية؟ الجمهورية.نت(aljumhuriya.net)
[17] تتبنى الوثائق الرسمية السورية الحالية تسمية الجمهورية بتاء مربوطة (سورية)، بينما تتبنى جهات سياسية أخرى، مثل المعارضة السورية كتابة اسم الجمهورية بألف ممدودة (سوريا).
[18] للإطلاع على دستور عام 1930، انظر: دستور الجمهورية السورية 1930. المركز السوري للدارسات والأبحاث القانونية. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). دستور الجمهورية السورية 1930 - المركز السوري للدراسات و الابحاث القانونية(sl-center.org)
[19] رغم تبنّي اسم الجمهورية السورية، إلاّ أنّ المادة الأولى نصّت على: " سورية جمهورية عربية (....) والشعب السوري جزء من الأمة العربية.". للمزيد يمكنكم الإطلاع على دستور عام 1950 من خلال الرابط (آخر زيارة: 28 كانون الأول/ديسمبر 2023). syrian_constitution_-1950-arabic.pdf (constitutionnet.org)
[20] دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت (1958). منشورات قانونية. تاريخ نشر الوثيقة 13 آذار/مارس 1958. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت (1958) | منشورات قانونية(manshurat.org)
[21] الدستور المؤقت للجمهورية العربية السورية. موقع البرلمان السوري. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). &http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=416
[22] للاطلاع على دستور عام 1973. يرجى زيارة هذا الرابط: هيئة التفاوض السورية. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). دستور-1973(syriancc.org).pdf
[23] الدستور السوري المُعدَّل - شباط/فبراير 2012. كارنيغي. (آخر زيارة للرابط: 20 كانون الأول/ديسمبر 2023). الدستور السوري المُعدَّل - شباط/فبراير 2012 - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)
[24] لمعرفة جميع العطل الرسمية في سوريا، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي: سوريا العطلات الرسمية 2023 - PublicHolidays.me

ولو حتى على المستوى المحلّي. علماً أنّ القوانين السورية ودساتيرها لا تعترف بالديانة الايزيدية ولا يتمتع أفرادها بأي نوع من أنواع الحماية. بل العكس. يتم التعامل معها كأتباع للديانة الإسلامية.[25]

وفي ذات السياق، تمنح القوانين السورية، المسلمين في سوريا بصفتهم الإسلامية، عطل بمناسبة المولد النبوي الشريف، وعيد الفطر السعيد وعيد الأضحى المبارك، بينما تمنع الكرد بالاحتفال بعيد نوروز بصفتهم الكردية. رغم اعتبار يوم 21 آذار/مارس عطلة رسمية في سوريا (عيد الأم).[26]

يجادل المفكر البريطاني "ريمون هينبوش" بأنّ الدولة السورية كانت متخيلة منذ البداية، نظر إليها معظم السوريين على أنها إبداع مصطنع ولا تستحق الولاء العاطفي، لذا بذلت محاولات عديدة لتعزيز هوية إقليمية "لسوريا". في المقابل، دعا بعض الفاعلين السياسيين الآخرين إلى هويات فرعية أو أيديولوجية عالمية، مثل الإسلام أو الشيوعية أو العروبة، وقد أصبحت الأخيرة هي الهوية المهيمنة والطاغية التي "نظمت" الهوية السورية على أنها عربية وسورية وكجزء من أمة عربية أوسع.[27]

أمّا على مستوى المراسيم التشريعية والقوانين الوطنية والقرارات الإدارية، فقد عانى الكرد من سلسلة من القوانين التمييزية، سواء كانت تلك الموجهة إليهم بشكل خاص، أو التي عانوا منها بشكل خاص أكثر من غيرهم، مثل قوانين الإصلاح الزراعي، بدءاً بالقانون رقم (161) في العام 1958، وهو عام قيام الوحدة بين سوريا ومصر؛ والذي "حدد سقف الملكية وصادر المساحات "الزائدة عن السقف المحدد" في عموم سوريا، إلا أنّ طريقة تطبيق القانون في محافظة الحسكة، وتحديداً بالمناطق التي يسكنها الكرد تاريخياً في سوريا، ارتبطت بدوافع وغايات سياسية أثبتتها السنوات التالية للقانون وما تلاها من مشاريع، وتجلّى ذلك بشكل واضح من خلال التعسف في الاستيلاء على أملاك الكُرد بشكل خاص (وبنسبة أكبر من باقي المكونات) ومنحها لعشائر عربية بشكل أساسي كانت تعيش في الجوار و/أو تم استقدامها لاحقاً من مناطق سوريّة أخرى، واصطلح على تسميتهم بعرب الغمر.[28]

أمّا في العام 1962، واستناداً إلى المرسوم التشريعي رقم (1) والمؤرخ في 30 نيسان/أبريل 1962، وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم (106) والمؤرخ في 23 آب/أغسطس 1962، حدث إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الحسكة دون باقي المحافظات وليوم واحد، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 93 والمؤرخ في 23 آب/أغسطس 1962، والذي صدر فعلياً من قبل ما سُمّي آنذاك بـ"حكومة الانفصال"، وحرم و/أو جرّد عشرات آلاف الكرد من الجنسية السورية.[29]

---

[25] للمزيد: الايزيديون في سوريا: عقود من الإنكار والتمييز. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 5 أيلول/سبتمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). الايزيديون في سوريا: عقود من الإنكار والتمييز - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[26] على إثر مقتل الشاب الكردي "سليمان آدي" في دمشق يوم 21 آذار/مارس 1986، أثناء الاحتجاجات على منع احتفال الكرد بعيد النورزو، تم اعتماد يوم 21 آذار/مارس كيوم عطلة بمناسبة "عيد الأم" في سوريا. للمزيد اقرأ: الشهيد سليمان آدي.. ونوروز دمشق. موقع قناةروداو. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). الشهيد سليمان آدي.. ونوروز دمشق| رووداو.نيت(rudawarabia.net)

[27] هينبوش، ريمون: سوريا، ثورة من الاعلى، روتليج 2001، ص 18.

[28] للمزيد انظر: سلب الوجود: سياسة "القوننة المقنّعة" كأداة للاستيلاء على الأملاك من قبل الحكومات المتعاقبة على سوريا. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). سلب الوجود: سياسة "القوننة المقنّعة "كأداة للاستيلاء على الأملاك من قبل الحكومات المتعاقبة على سوريا - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[29] للمزيد انظر: سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962 - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

يعزز التمييز في الدساتير السورية المتعاقبة، نوعاً من "التفوق" لمجموعات سوريّة على حساب أخرى، فعلى سبيل المثال تنفي ديباجة الدستور السوري الحالي (دستور 2012) على الكرد والأرمن والشركس والآشوريين والتركمان والكلدان والشيشان وغيرهم الاعتزاز بانتمائهم، بينما تنصّ على اعتزاز "الجمهورية العربية السورية بانتمائها العربي، وبكون شعبها جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية مجسدة هذا الانتماء في مشروعها الوطني والقومي"، تتكرر في (مقدمة الدستور) وحدها كلمتا (العربي/العربية) أكثر من عشر مرات، وهذا يخلق انطباعاً بأن الشعب السوري مؤلف من المكون العربي فقط، وهذه الرؤية لا تعكس الواقع في سوريا وتخلق شعوراً سلبياً وحالة اغتراب عند كل القوميات الأخرى.[30]

وفيما يخصّ حقوق الملكية، وحيث أن الكرد يعيشون بشكل أساسي في المناطق الحدودية الشمالية، فقد "تعددت القوانين والمراسيم التشريعية وكذلك التعليمات التنفيذية والتعاميم التي صدرت بحجة تنظيم التملّك في المناطق الحدودية في سوريا، وكانت جميعها تشترط الحصول على الموافقة الأمنية (الترخيص)، كي يتمكن المواطن السوري من شراء عقار ما أو ترتيب بعض الحقوق عليه في تلك المناطق المشمولة بتلك التشريعات." ومنها على سبيل المثال: المرسوم رقم 49 لعام 2008، المعدل للقانون 41 لعام 2004، حيث أخضع جميع العقارات الواقعة في "المناطق الحدودية" للترخيص الأمني، سواء كانت داخل التنظيم أم خارجه وسواء كانت مبنية أم لا، كما إنه منع تسجيل أي دعوى عينية عقارية في المحاكم، ومنع وضع إشارة الدعوى على صحيفة العقار قبل الحصول على الترخيص المذكور، والذي كان نصيب المواطن الكردي في الحصول عليه يقارب الصفر، كما نص على رد كافة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن الترخيص مبرزا في ملف الدعوى.[31] أي أنّه فعليّاً شلّ حركة البيع والشراء في المناطق ذات الغالبية والكثافة الكردية.

يشكّل التمييز الواقع على الكرد السوريين، على الأقل، منذ استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة، أحد أشكال التمييز العنصري، انطلاقاً من تعريفه القائم كونه أي: "**تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.**"[32]

[30] التنوع والدستور السوري: أطر نظرية فضفاضة وغامضة وعاجزة عن ضمان الحقوق. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). التنوع والدستور السوري: أطر نظرية فضفاضة وغامضة وعاجزة عن ضمان الحقوق - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[31] للمزيد انظر: السياسات العقارية التمييزية بحق الكرد السوريين. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 8 شباط/فبراير 2018. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). السياسات العقارية التمييزية بحق الكرد السوريين - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[32] الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري. موقع الأمم المتحدة. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصريOHCHR |

3. أبرز مراحل التفاوض في سوريا وسياقاتها السياسية والعسكرية منذ 2011:

منذ صدوره بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، نُظر إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254[33] كوثيقة مثّلت "الحدّ الأدنى من التوافقات الدولية والإقليمية حول سوريا"،[34] أملاً في إيجاد حل سياسي للصراع السوري وفق خطوات محددة، والبدء بعملية سياسية بين حكومة دمشق وهياكل المعارضة السورية المتعددة، بتيسير من الأمم المتحدة، بغية إقامة "حكم ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية".

صِيغ القرار في سياق سياسي وعسكري وطني وإقليمي معقّد ومستقطب إلى حدّ فريد؛ حيث جاء القرار، أولاً، بعد أكثر من أربع سنوات على بدء النزاع الدموي في سوريا وخسارة حكومة دمشق التي يقودها بشار الأسد مساحات شاسعة[35] من الأراضي السورية لحساب عشرات الجهات غير الحكومية،[36] وعلى رأسها القوى الإسلامية. ثانياً: تمّ تبنّيه بعد أشهر قليلة من التدخل العسكري الروسي في نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2015، إلى جانب الجيش النظامي السوري وحكومة دمشق،[37] بهدف تغيير الوقائع الميدانية، وفرض أخرى، وهو ما حدث في السنوات اللاحقة.

لكن، الأهم، هو أنّ القرار الأممي كُتِب في ظل توازنات دولية وإقليمية مختلفة عمّا كانت عليه في السنوات التالية من عمر النزاع، حيث يمكن اعتبار الأعوام 2015 و 2016 من الأعوام الحاسمة في عمر السياق السوري؛ فمع قرب العام 2015 من نهايته، حملت دول "ترويكا آستانة" والمتدخلة الأساسية في الصراع السوري (روسيا وإيران ومن ورائهما الصين، وتركيا ومن ورائها دول الخليج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) وجهات نظر متباينة حول سوريّا وحتى في تفسير القرار 2254 نفسه.

وقد تُرجم هذا التباين إلى أفعال عسكرية أحياناً، ففي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وقعت الحادثة المشهورة، التي تمّ فيها إسقاط طائرة روسية حربية في الشمال السوري من قبل تركيا؛ آنذاك وصف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الحادثة بـ"طعنة في الظهر من شركاء الإرهابيين".[38] وهو ما مثّل أحد الردود الأعنف على الحادثة.

بيد أنّ محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا منتصف العام 2016، كانت النقطة المفصلية التي أعادت رسم خارطة التحالفات الإقليمية والدولية، وسط تنبؤات عديدة ببدء التوتر في العلاقات التركية-الأمريكية خاصةً مع تبنّي العديد

---

[33] Resolution 2254 (2015). Adopted by the Security Council at its 7588th meeting, on 18 December 2015. Last visit: December 18, 2023: Resolution 2254 (unscr.com).
القرار 2254 (2015). تم إقراره من قبل مجلس الأمن في جلسته 7588، في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015. آخر زيارة: 18 كانون الأول/ديسمبر 2023: http://unscr.com/en/resolutions/doc/2254

[34] بحسب وصف عضوة في "هيئة التفاوض السورية" المعارضة واللجنة الدستورية السورية. تمّ إجراء اللقاء عبر الانترنت بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2023.

[35] انظر خارطة السيطرة العسكرية في سوريا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2015-والتي تم نشرها من قبل "معهد دراسات الحرب". آخر زيارة للرابط: 18 كانون الأول/ديسمبر 2023. ISW Blog: Control of Terrain in Syria: December 23, 2015 (iswresearch.org)

[36] منها: عشرات مجموعات المعارضة السوريّة المسلّحة، بكافة تشكيلاتها العسكرية ذات الطابع الإسلامي المتشدد و"المعتدلة" والمدعومة مباشرة بالسلاح والأموال من عدّة دول عربية وإقليمية ودولية، ووحدات حماية الشعب التي شكّلت لاحقاً عصب تحالف القوات الكردية والعربية المسمّى قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، إضافة إلى التنظيمات الإسلامية التي كان تتبنى الفكر الجهادي المتطرف؛ مثل تنظيم القاعدة/جبهة النصرة وتنظيم "الدولة الإسلامية/داعش". وهي التنظيمات التي كانت تسيطر على مساحات شاسعة في سوريا والعراق وتم تصنيفها من قبل مجلس الأمن الدولي كمجموعات إرهابية، واحتوت في صفوفها آلاف العناصر المحلية والأجنبية الجهادية العابرة للحدود.

[37] وهو ما ساعد الجيش والميليشيات الإيرانية واللبنانية التي كانت تقاتل إلى جانبه، في الأشهر والسنوات اللاحقة، على إعادة بسط سيطرته على معظم الأراضي التي خسرها خلال السنوات الخمسة الأولى من عمر النزاع السوري، وخسارة فصائل المعارضة السوريّة المسلّحة، من ضمنها التنظيمات الإسلامية المتطرفة، معظم المناطق التي كانت تسيطر عليها، واحدة تلو الأخرى.

[38] بوتين: إسقاط تركيا للطائرة الروسية "طعنة في الظهر من شركاء الإرهابيين". بي بي سي. 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو2024). بوتين: إسقاط تركيا للطائرة الروسية "طعنة في الظهر من شركاء الإرهابيين" - BBC News عربي"

من الأطراف في تركيا فرضية[39] "تورط واشنطن" في محاولة الانقلاب بسبب إقامة الداعية الإسلامي فتح الله غولن على أراضيها، وهو من اتهمته تركيا بالوقوف خلف الانقلاب.[40]

ومن ثم اتهام الحكومة التركية للطيّار الذي أسقط الطائرة الروسية عام 2015 بـ"ارتباطه بأنصار جماعة فتح الله غولن" في محاولة لإصلاح العلاقات مع روسيا.[41] وذلك إضافةً إلى وضوح الموقفين الإيراني والروسي السريعين ضدّ محاولة الانقلاب الفاشلة،[42] بغية اقتناص الفرصة للتصالح مع تركيا، بسبب الأولوية الإيرانية والروسية لدعم نظام بشار الأسد، وتحوّل الأولوية في السياسة التركية إلى داخل سوريا وتركيزها على منع تشكيل أي كيان كردي على طول الشريط الحدودي، بعد بضعة سنوات من انهيار عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني،[43] حيث تعتبر تركيا الإدارة الذاتية وتشكيلاتها العسكرية امتداداً للحزب. هذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، مهّدت في نهاية المطاف برسم شكل جديد من التحالفات بالمنطقة دفع ثمنها السوريون/ات.

بالمحصلة، بدت رؤية تركيا الجديدة للحل في سوريا في ما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، مختلفة تماماً عما قبلها، وكانت بمثابة "انزياح كبير" في مقاربتها التي كانت تتوافق إلى حدٍ كبير مع المقاربة الغربية للحل في سوريا مع بداية الاحتجاجات عام 2011؛ فأفرزت تلك الرؤية الجديدة "المقايضة الأولى" ما بين روسيا وتركيا، المتحكمة بمعظم قوى المعارضة السورية السياسية والعسكرية، حيث تداخلت أول عملية عسكرية تركية مباشرة "درع الفرات" في شهر آب/أغسطس 2016، جزئياً مع "سحب تركيا دعمها للثوّار في حلب ومع قيام النظام بشنّ هجومٍ أسفر عن السيطرة على المدينة في كانون الأول/ديسمبر 2016".[44]

تبع ذلك، وتحديداً في كانون الثاني/يناير 2017، بدء "مسار آستانة" ما بين روسيا وإيران وتركيا، وهو ما أدّى على أرض الواقع إلى تسارع وتيرة خسارة فصائل المعارضة السورية المسلّحة والإسلامية المناهضة للحكومة السورية للجغرافيات التي كانت تسيطر عليها بشكل دراماتيكي بعد انخراطها، وبطلب تركي، في المسار،[45] والذي اعتُبِر بحسب محللين سوريين بمثابة "خدعة روسية" لقضم الأراضي الخاضعة لسيطرة الجهات غير الحكومية وإعادتها لسيطرة حكومة دمشق. وهو ما تمّ بالفعل في السنوات اللاحقة لهذا الانخراط والتدخل العسكري الروسي.

---

[39] لاحقاً أصبحت هذه الفرضية تأخذ شكل اتهامات مباشرة وعلنية كان أبرزها تصريح من قبل وزير الداخلية التركي السابق "سليمان صويلو" لواشنطن بالوقوف وراء محاولة الانقلاب. انظر على سبيل المثال:
صحيفة: وزير تركي يتهم أمريكا بالوقوف وراء انقلاب 2016 الفاشل. 4 شباط/فبراير 2021. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). صحيفة: وزير تركي يتهم أمريكا بالوقوف وراء انقلاب 2016 الفاشل | رويترز (reuters.com)

[40] الانقلاب الفاشل في تركيا: ماذا حدث؟ ولماذا؟ وما هي الخطوات التالية؟. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. 22 تموز/يوليو 2016. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). الانقلاب الفاشل في تركيا: ماذا حدث؟ ولماذا؟ وما هي الخطوات التالية؟ | The Washington Institute

[41] كيف ستغير المحاولة الانقلابية نظرة تركيا لجيرانها؟. سهام أشطو. دوتشيه فيلا. 20 تموز/يوليو 2016. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). كيف ستغير المحاولة الانقلابية نظرة تركيا لجيرانها؟ 2016/7/20 – DW –

[42] ردود الفعل الدولية على محاولة الانقلاب في تركيا. 16 تموز/يوليو 2016. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). ردود الفعل الدولية على محاولة الانقلاب في تركيا BBC News - عربي

[43] الآثار المترتّبة على الحرب التركية ضدّ «حزب العمال الكردستاني». سونر چاغاپتاي. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. 14 آب/أغسطس 2015. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alathar-almtrtwbt-ly-alhrb-altrkyt-ddw-hzb-almal-alkrdstany

[44] دولة الحدود: إعادة تصوُّر الأراضي الحدودية السورية-التركية. أرميناك توكماجيان، خضر خضّور. مركز مالكوم كير-كارنغي للشرق الأوسط. 2 آب/أغسطس 2022. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). دولة الحدود: إعادة تصوُّر الأراضي الحدودية السورية-التركية - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[45] رأت العديد من التحليلات بأنّ "صيغة آستانة" كانت مجرد آلية لتطبيع التواجد العسكري للجهات الراعية لها (روسيا وتركيا وإيران) في سوريا، وتنفيذ أجندات الدولة المنخرطة فيه، فقد ضمن الاتفاق نوعاً من الاستقرار العسكري للحكومة السورية على مساحات شاسعة من أرضها والقضاء على التهديدات المعارضة لها، فيما ضمنت تركيا ترسيخ وجودها العسكري في شمال غرب سوريا، تزامناً مع كبح وتقليص السيطرة الكردية على مساحات في الشمال السوري. للمزيد انظر: أستانة من أجل سوريا: سلام أم طريق مسدود؟. صدى – تحليلات عن الشرق الأوسط. فيصل عباس محمد. 1 آب/أغسطس 2023. (آخر زيارة للرابط: 26 أيار/مايو 2024). أستانة من أجل سوريا: سلام أم طريق مسدود؟ - Carnegie Endowment for International Peace

لا يبدو أنّ أجسام المعارضة السوريّة كانت راغبة في قراءة الخرائط والتحالفات السياسية الجديدة في المنطقة، وبالأخصّ التقارب الروسي-الإيراني-التركي، بل تماهت مع التفاهمات الجديدة بسبب عدم استقلالية قرارها السياسي وتبعيتها شبه المطلقة لتركيا، وأصبحت الضحيّة الأولى لهذا التفاهمات، وما ترديد مقولة "خدعة روسية" سوى محاولة التفاف وتجنّب الحديث عن الدور التركي السلبي في تلك الخسارات السياسية والعسكرية.

تُظهر الخرائط التالية اختلاف أشكال السيطرة ما بين العامين 2015 و 2019، والسيطرة أثناء مرحلة كتابة هذا البحث. ويبدو واضحاً اتساع رقعة المناطق التي أعادت الحكومة السورية السيطرة عليها، في مقابل تضاؤل سيطرة فصائل المعارضة السورية والإسلامية المناهضة للحكومة على الكثير من المساحات. الصورة التالية: خارطة توضح توزع مناطق السيطرة العسكرية في سوريا عام 2015. المصدر: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

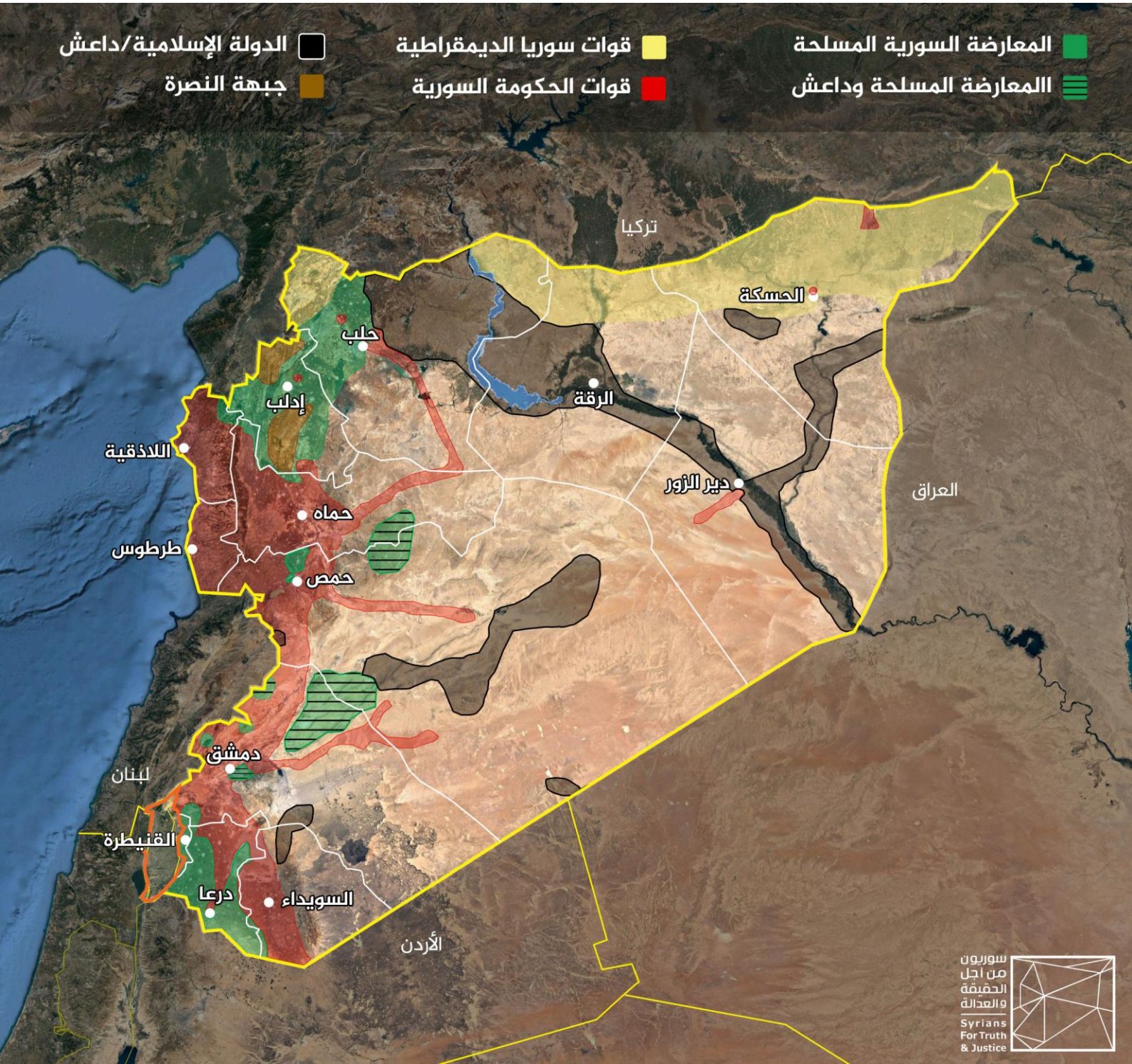

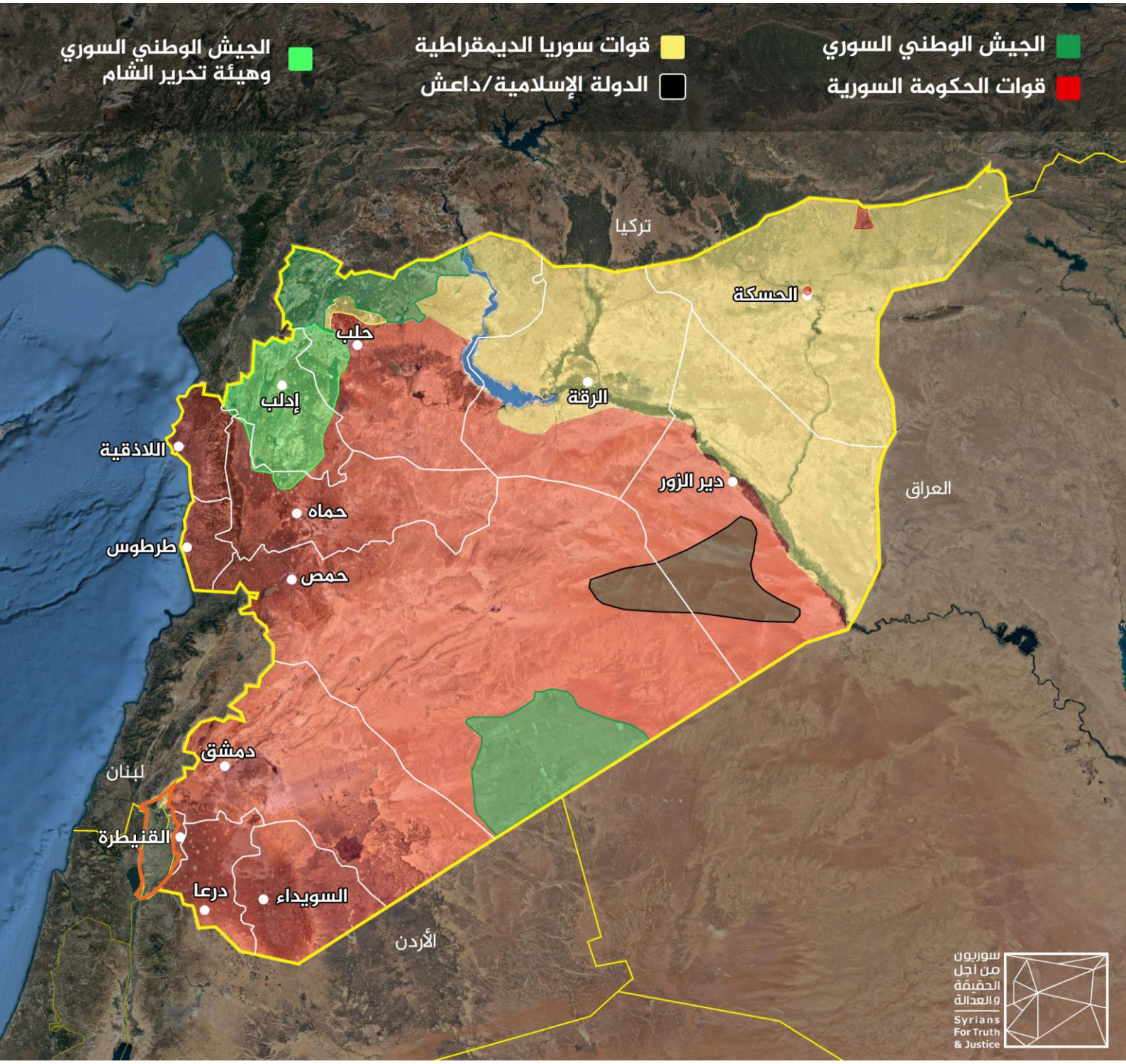

(خارطة توضح توزع مناطق السيطرة العسكرية في سوريا عام 2019. المصدر: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة).

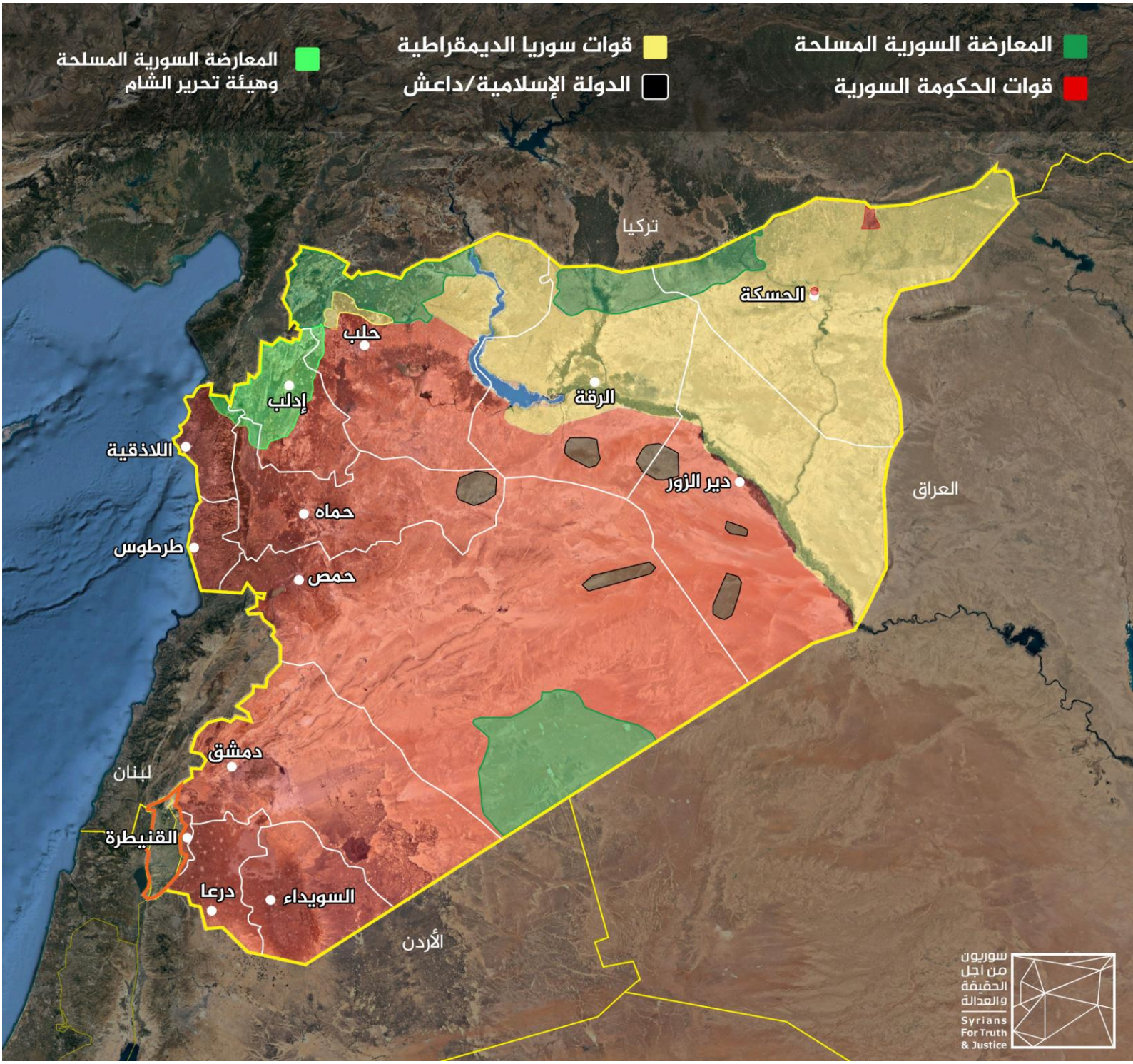

(خارطة توضح توزع مناطق السيطرة العسكرية في سوريا عام 2024. المصدر: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة).

3.1. مقدمات القرار 2254 في سوريا:

استند القرار 2254 إلى مجموعة من القرارات الأممية الأخرى والبيانات الدولية؛ منها بيان جنيف المؤرخ في 30 حزيران/يونيو 2012،[46] والذي أرسى مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بـ"عملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري". مشيراً إلى خطة النقاط الست[47] التي وردت في البيان نفسه، وقرار مجلس الأمن 2042 (2012)[48] والقرار 2043 (2012)،[49] وذلك في سياق الحديث عن "وقف العنف بكل أشكاله".

وكان من اللافت أن بيان جنيف ذكر في فقرة "المبادئ التوجيهية" أنّ أي عملية انتقالية يجب أن "تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية" (البند 7/أ)، مستنداً إلى ما قال بأنّه استشارات أجريت مع شريحة عريضة من السوريين والتي كشفت عن الرغبة الجامعة في إقامة دولة تكون "ديمقراطية وتعددية بحق" (البند 8/أ).

وفي ذات سياق منظوره للمستقبل، ذكر البيان أهمية الدولة السورية المتخيلة بوصفها دولة "تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان واستقلال القضاء ومساءلة الحاكمين وسيادة القانون". (البند 8/ب). مضيفاً بأنّ تلك الدولة يجب أن "تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع، ولا تتيح مجالاً للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك". (البند 8/ج).

وفي ذات الوقت الذي خط فيه بيان جنيف 2012 المبادئ التوجيهية بخصوص القيام بعملية انتقالية "بقيادة سوريّة"، كرّس البيان ومنح شرعية إضافية للحضور الدولي في الملف السوري (التدويل)، تحت مسّمى مجموعة العمل من أجل سوريا. ويبدو أنّ تشكيل المجموعة جاء وفق التوازنات السياسية آنذاك.[50]

لاحقاً، وبعد عدّة سنوات، تعزز هذا "الحضور الدولي" أكثر في الملف السوري، رغم تبدّل خارطة التحالفات بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016، حيث بات التقارب (الروسي التركي الإيراني) الأكثر عدوانية اتجاه تطلعات

---

[46] رسالتان متطابقتان موجهتان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، تحت عنوان: البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا. الجمعية العامة للأمم المتحدة. 6 تموز/يوليو 2012. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024) . https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY_120630_Final%20Communique%20of%20the%20Action%20Group%20for%20Syria%20%28arabic%29.pdf

[47] Document Retrieval Six Point Proposal of the Joint Special Envoy of the United Nations and the League of Arab States. 14 April 2012. Last visit 28 May 2024. English: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY_120414_SixPointPlan.pdf
Arabic: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY_120414_SixPointPlan%28ar%29.pdf
مقترح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. 14 نيسان/أبريل 2012. آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو2024. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY_120414_SixPointPlan%28ar%29.pdf

[48] نصّ قرار مجلس الأمن الدولي 2042 لعام 2012، في بنده الأول صراحة على: (تيسير عملية انتقال سياسي بقيادة سورية تفضي إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم أو أصولهم العرقية أو معتقداتهم، بوسائل منها بدء حوار سياسي شامل بين الحكومة السورية وجميع أطراف المعارضة السوريّة.). يُذكر أنّ القرار أيضاً أقر إرسال بعثة أممية لرصد وقف أعمال العنف المسلّح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف. للمزيد اقرأ نسخة القرار المرفقة بمقترح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (كوفي عنان). موقع الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط:28 أيار/مايو 2024. https://digitallibrary.un.org/record/724986?ln=en

[49] أعاد القرار في بنده الأول عناصر البند الأول للقرار السابق 2042 لعام 2012، وبالأخص فيما يتعلق بقيام نظام سياسي تعددي ديمقراطي، وذكر تفاصيل أكثر حول البعثة الأممية المقترحة لمراقبة وقف إطلاق النار. موقع الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024. https://digitallibrary.un.org/record/726287?ln=en

[50] ضمت المجموعة: الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية ووزراء خارجية روسيا وتركيا والصين والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والكويت (رئيسة لجنة وزراء الخارجية التابعة لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوربي السامة للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. (المصدر: بيان جنيف/انظر الهامش رقم 46).

السوريين/ات، حتى باتت معظم التحليلات ترى في النزاع السوري حرباً بالوكالة،[51] وهو ما حذّرت منه الأمم المتحدة في بداية النزاع.[52]

هذا وقد تكررت قضية "التدويل" مراراً وتكراراً في التصريحات الرسمية، كان أبرزها تصريح للمبعوث الأممي الخاص لسوريا "غير بيدرسون" قائلاً بأنّ الصراع السوري من بين الصراعات الأكثر تدويلاً ولن يحل دون دبلوماسية دولية بناءة.[53]

خطّ بيان جنيف، العديد من عناصر القرار 2254، حيث نصّ الأول على إقامة هيئة حكم انتقالي (كامل السلطات التنفيذية) مع إمكانية ضمّها أعضاء من الحكومة السورية القائمة آنذاك (التي يقودها الرئيس السوري بشار الأسد)، والمعارضة، وكان من اللافت أنّه ذكر مصطلح "المجموعات الأخرى" ضمن سياق ذات الحديث. (الفقرة 9 – البند أ).
وأقر البيان بإمكانية أن يُعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية على أنّ تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام. (الفقرة 9 – البند ج). ثم يليها مرحلة الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية (الفقرة 9 – البند د). وذكر بيان جنيف صراحة قضية المساءلة، في (الفقرة 10 – البند د) مصمماً على الالتزام بالمساءلة إلى جانب المصالحة الوطنية، مع أهمية إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية تشمل تعويض الضحايا واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

إلى جانب بيان جنيف، كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 253/66، الصادر في شهر شباط/فبراير 2012، أحد القرارات التي رسمت خطوط الانتقال السياسي في سوريا، والذي طالب حكومة دمشق بتطبيق خطة عمل جامعة الدول العربية المؤرخة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وقرارات أخرى للجامعة العربية، وخاصة القرار المؤرخ في 22 كانون الثاني/يناير 2012، والذي نصّ على "تيسير عملية انتقال سياسي بقيادة سورية إلى نظام سياسي ديمقراطي يقوم على التعددية، يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم".[54]

وبالمثل، شدد قرار مجلس الأمن الدولي 2118 (2013)، على مرجعية بيان جنيف وأهمية عقد مؤتمر دولي حول سوريا، وأيّد البيان تأييداً تاماً، وذكر مرة أخرى عدداً من الخطوات الرئيسية بدءاً بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل السلطات التنفيذية، مع إمكانية ضمّها أعضاء من حكومة دمشق (حكومة الرئيس بشار الأسد) والمعارضة ومن المجموعات الأخرى على أنّ تشكّل على أساس التوافق (البند 16).[55]

---

[51] مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية. MARC PIERINI. مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط. 9 حزيران/يونيو 2014. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

[52] بان كي مون يحذر من "حرب بالوكالة" في سوريا ومعارك عنيفة للسيطرة على أحياء في حلب ودمشق. فرانس 24. 3 آب/أغسطس 2012. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). بان كي مون يحذر من "حرب بالوكالة "في سوريا ومعارك عنيفة للسيطرة على أحياء في حلب ودمشق(france24.com)

[53] بيدرسون: الصراع السوري من بين الصراعات الأكثر تدويلا ولن يحل دون دبلوماسية دولية بناءة. أخبار الأمم المتحدة. 15 آذار/مارس 2012. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). بيدرسون: الصراع السوري من بين الصراعات الأكثر تدويلا ولن يحل دون دبلوماسية دولية بناءة | أخبار الأمم المتحدة(un.org)

[54] الجمعية العامة للأمم المتحدة: قرار اتخذته الجمعية العامة في 16 شباط/فبراير 2012. تحت رقم 253/66 – الحالة في الجمهورية العربية السورية. موقع الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024. https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F66%2F253&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

[55] من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ القرار 2118، ضمّ بيان جنيف كمرفق رقم 2 ضمن القرار كنوع من التأكيد على مرجعيته. للمزيد انظر: مجلس الأمن. القرار 2118 (2013). تم اتخاذه في الجلسة المعقودة بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2013.

أيضاً، سبق صدور القرار 2254، إصدار المجموعة الدولية لدعم سوريا (ISSG) عدّة بيانات في العاصمة النمساوية فيينا، تلت عدداً من الاجتماعات التي عقدتها، عُرِف أولها باسم اجتماع "فيينا الرباعي"، وحضره وزير الخارجية السعودي والتركي والأمريكي والروسي وعقد قبل أسبوع واحد من اجتماع فيينا الثاني والأهم في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وأكّد على ضرورة "الإبقاء على مؤسسات الدولة (البند 2)"، و"وجوب حماية حقوق جميع السوريين ، بغض النظر عن العرق أو الطائفة الدينية (البند 3)"، ومؤكداً على ضرورة جمع ممثلي الحكومة السورية والمعارضة السورية في عملية سياسية تفضي الى حكم موثوق وشامل وغير طائفي، يليه وضع دستور جديد وإجراء انتخابات تدار بإشراف الأمم المتحدة.[56]

كان من اللافت غياب السوريين عن اجتماع فيينا الثاني والأهم، ما دعا إحدى الصحف الألمانية إلى التهكم والكشف عن هوية "السوري الوحيد" الذي حضر الاجتماع، وهو نادل يعمل في فندق "أمبريال" الذي عقد فيه المؤتمر، ويعمل على تقديم المقبلات والمشروبات للحاضرين.[57]

عُقد اجتماع فيينا الثالث في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أي بعد أكثر من شهر على التدخل الروسي العسكري لصالح حكومة دمشق بقيادة الرئيس السوري بشار الأسد، وقبل تبنّي القرار الأممي 2254، ما فرض شكلاً جديداً من أشكال الحل السياسي المتوازي مع عملية "مكافحة الإرهاب" بحسب المقاربة الروسية، وهو ما مكّن روسيا في نهاية المطاف من تغيير الخارطة العسكرية في معظم الأراضي السورية من أجل محاولة فرض حل سياسي يتناسب مع رؤيتها للحل.[58] وساعد "الانعطاف التركي" بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016 على تعزيز التوجه الروسي، سبقه عمليات التحالف الدولي التي قادته الولايات ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق.

3.2. شكوك حول قدرة القرار 2254 على الانتقال إلى نظام ديمقراطي:

ما تزال الكثير من الدول تعتبر أنّ القرار 2254 بوابة الحلّ السياسية في سوريا، رغم مرور أكثر من 8 سنوات على تبنّيه وانعدام التوافق الدولي حول شكل الحل في سوريا، فهو بمثابة أحد أشكال تقاسم السلطة بين الحكومة السورية في دمشق، وأجزاء من المعارضة السوريّة، التي تتحكم فيها دول إقليمية بشكل أساسي، ولا يرسم - بصيغته المعتمدة أي ضمانات ملموسة للانتقال إلى نظام ديمقراطي حقيقي يشمل الجميع؛ بل على العكس، فقد اقتصرت المفاوضات بين الأطراف السياسية حول القرار الأممي، على تلك المدعومة بشكل خاص من الدول الإقليمية والعربية

---

[56] البيان المشترك الصادر عن اجتماع فيينا بشأن سوريا. هيئة التفاوض السورية. 12 كانون الثاني/يناير 2022. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). البيان المشترك الصادر عن اجتماع فيينا بشأن سوريا – Syrian CC.

[57] من هو السوري الوحيد الذي حضر اجتماع فيينا؟ - جريدة عنب بلدي. 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). من هو السوري الوحيد الذي حضر اجتماع فيينا؟ - عنب بلدي(enabbaladi.net) .
رابط خبر الجريدة الألمانية (المصدر الأساسي للخبر) Einziger anwesender Syrer auf Syrien-Friedenskonferenz in Wien serviert Häppchen (der-postillon.com) (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024).

[58] مع اختتام اجتماعات فيينا الثلاثة حول سوريا، بدا أنّ الحل في سوريا سوف يكون عبر مسارين متوازيين: الأول عبر عملية سياسية تؤدي إلى نهاية النزاع ووضع حدّ له، والثاني عبر مكافحة التنظيمات الإرهابية التي باتت تسيطر على مساحات شاسعة من سوريا آنذاك. ورأت تحليلات عديدة بأنّ "فائض القوة" لدى روسيا، والذي نجم عن تدخلها العسكري في سوريا، ساعد بفرض المسار الموازي المتعلق بمكافحة الإرهاب، وعززت الفكرة الهجمات الإرهابية التي ضربت العاصمة باريس بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والتي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات، وتبناها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، والذي كان يسيطر آنذاك على مساحات شاسعة من الأراضي السورية. انظر على سبيل المثال: مسار فيينا: فرص الحل وتحدياته أمام المعارضة السورية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). مسار فيينا: فرص الحل وتحدياته أمام المعارضة السورية(dohainstitute.org)

والدولية الفاعلة في الحرب السوري والمموِلة أساساً لعشرات المجموعات السوريّة المسلحة،[59] وتمّ إقصاء العديد من التيارات السياسية والمدنية.[60]

وكان الإقصاء الأكثر بروزاً وإثارة للجدل، بحقّ عدد من التيارات الحزبية السياسية الكردية، والمستقلين، إضافة إلى التيارات المدنية العاملة في شمال شرق سوريا، من المشاركة الحقيقية في العملية السياسية، وذلك في تناقض صارخ مع روحية بيان جنيف والقرار 2254 نفسه. ورضوخاً للفيتو التركي الدائم على تواجد أي صوت كردي قوّي في المفاوضات السياسية أو اللجنة الدستورية لاحقاً.

تجاهل القرار 2254 في مضمونه، أهمية بناء أسس تمهّد لتبنّي مفهوم العدالة الانتقالية في سوريا،[61] أو حتى مجرد الإشارة إلى ضرورة التعامل مع الإرث غير المسبوق للانتهاكات فيها، والمظالم التي لحقت بالسوريين/ات ليس فقط منذ عام 2011، على يد جميع أطراف النزاع، بل منذ عقود الاستبداد السابقة ومنذ سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في العام 1963.

بالإمكان طرح تساؤلات عديدة حول فعالية القرار ومنها: الإمكانية الفعلية لهذا القرار بالانتقال بسوريا إلى نظام أكثر ديمقراطية، وخاصة أنّ العمليات العسكرية لم تتوقف فعلياً بعد تبنّي القرار، على العكس، فقد شهدت الخارطة العسكرية تغييراً مستمراً حتى العام 2019. ولم تتوقف الانتهاكات في سوريا حتى بعد ذلك التاريخ.

وعدا عن الفترة القصيرة جداً التي أعطاها القرار للبدء بعملية سياسية بقيادة سوريّة (خلال ستّة أشهر)، اختزل القرار أيضاً الهدف النهائي لتلك العملية بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، دون الأخذ بعين الاعتبار التعقيدات التي ترافق إجراء أيّ انتخابات والتي تبدأ "من الإطار الدستوري والقانوني، وضمان صحّة التمثيل من خلال اختيار

[59] على مدار سنوات النزاع السوري، عملت دول إقليمية عديدة على دعم الفصائل السورية المسلحة والتنظيمات الإسلامية المتطرفة بمجموعة من أدوات الدعم والمساندة، وفي أحيان أخرى من خلال تسهيل وصول الدعم العسكري والمقاتلين لها. وطالبت المنظمات الدولية مراراً وتكراراً دول الجوار السوري وبالأخصّ تركيا بـ"منع المقاتلين وتدفقات الأسلحة من الدخول إلى الجماعات التي توجد ادعاءات موثوقة بتورطها في انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان". انظر على سبيل المثال إحدى تقارير منظمة "هيومن رايتس ووتش" حول الجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبتها فصائل المعارضة السورية المسلّحة خلال هجوم لها على قرى في الساحل السوري:
"دمهم ما زال هنا" - عمليات الإعدام وإطلاق النار العشوائي واتخاذ الرهائن من قبل قوات المعارضة في ريف اللاذقية. هيومن رايتس ووتش. 11 تشرين الأول/أكتوبر 2013. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). "دمهم ما زال هنا :"عمليات الإعدام وإطلاق النار العشوائي واتخاذ الرهائن من قبل قوات المعارضة في ريف اللاذقيةHRW |

[60] اعتبرت العشرات من القوى السياسية والمدنية في سوريا، مقصية من العملية السياسية بالعموم، وهو ما دفع بالعديد من المنظمات للضغط باتجاه تواجد أكثر قوة ووضوحاً للمجتمع المدني في العملية السياسية، أنطلاقاً من أحقّية المجتمع المدني بـ: "المشاركة في عمليات المفاوضات السياسيّة، وأن يكون حاضراً على طاولة المفاوضات أثناء الاتفاق السياسيّ والمساهمة في بناء الجسور والتماس المجتمعي والحوار وقبول الآخر". انظر على سبيل المثال: مدخلات من المجتمع المدني السوري إلى العملية الدستورية والسياسية. مركز المجتمع المدني والديمقراطية. أيلول/سبتمبر 2022.
انظر أيضاً:
هل تشكل مبادرة "مدنية" للمجتمع المدني السوري فسحة أمل أم هي تكرار لمحاولات سابقة؟. فرانس 24. 8 حزيران/يونيو 2023. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). هل تشكل مبادرة "مدنية "للمجتمع المدني السوري فسحة أمل أم هي تكرار لمحاولات سابقة؟(france24.com)

[61] تضم العدالة الانتقالية "الأفراد الذين يجتمعون من أجل معالجة إرث الفظائع الشنيعة، أو إنهاء الحلقات المتجددة من النزاع العنيف، وذلكَ من خلالِ وضع مجموعة من الاستجابات المختلفة. وهي استجابات قد تشمل إدخال الإصلاحات إلى الأنظمة القانونية والسياسية والمؤسسات التي تحكم المجتمع، بالإضافة إلى الآليات الرامية إلى كشف الحقيقة حول ما جرى وأسبابه وإلى تحديد مصير المعتقلين أو المخفيين قسرًا. وقد تشمل هذه الاستجابات أيضًا العمليات القضائية وغير القضائية، على غرار الملاحقات الوطنية والملاحقات الجنائية الدّولية، الآيلة إلى محاسبة الجناة، وكذلك المبادرات الرامية إلى جبر الضرر للضحايا، الّذي قد يتخذ أشكالًا عدة، منها التعويض المالي والمعاشات واسترجاع الممتلكات أو استرداد الحقوق المدنية والسياسية، والحصول على الرعاية الصحية أو التعليم، بالإضافة إلى الاعتراف بالضحايا وبالاعتداءات التي قاسوها وتخليد ذكراهم".
للمزيد انظر: ما العدالة الانتقالية؟ - المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). مَا العدالةُ الانتقاليّة؟ | International Center for Transitional Justice (ictj.org)

النظـام الانتخابي وتقسيم الدوائر، وكيفيـة إدارة الانتخابات ودور المجتمـع الدولي فيها"،[62] كما وتجاهل القرار تحديد الأسس التي يمكن أن يُبنى عليها أي نظام ديمقراطي عصري، والعناصر الأخرى الأساسية لضمان خلق نظام ديمقراطي حقيقي وليس فقط عملية تقاسم السلطة، والتي لا تقل أهمّية عن عنصر إجراء الانتخابات، والتي جمعتها لجنة حقوق الإنسان سابقاً في قرار مرجعي حمل الرقم (46/2002) وطوره مجلس حقوق الإنسان أكثر في قراره 36/19 الذي ذكر فيه أنّ الديمقراطية تشمل: "احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية (..) واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وفي صنع القرارات". وبيّن التعريف أنّ الديمقراطية لا تقتصر على تنظيم انتخابات ديمقراطية رغم أهمية تلك الانتخابات.[63]

وفيما عدا عن التساؤلات المشروعة حول القرار 2254 وقدرته على إنجاز انتقال ذات بعد تحويلي، نحو دولة سورية قائمة على الحقوق وقادرة على التعامل مع الإرث الهائل من الانتهاكات التي حصلت فيها، بزرت إشكالية لا تقل أهمية، وهي التمثيل والشرعية، ليس فقط بالنسبة لحكومة دمشق ولكن أيضاً بالنسبة لكتلة المعارضة السوريّة. فقد كُتبت عشرات الأوراق، منذ انطلاقة الانتفاضة السورية، حول الفجوة الموجودة ما بين أجسام المعارضة السوريّة الموجودة في الخارج وبين الأجسام العسكرية والمدنية التي كانت هي المسيطرة الفعلية على الأرض، وقبلهم النشطاء/ات الميدانيون/ات، خاصة بعد أنّ شكلت تلك الأجسام الموجودة على الأرض "أقنية تمويل منفصلة مع المانحين الدوليين"[64] وهو ما أدى، ليس فقط إلى تقليص سلطة المعارضة السياسية على الأرض، بل فتح الباب على مصراعيه لتحريك الأجسام الموجودة عليها، وخاصة العسكرية منها، وفق مصادر الدولة الممولة لها، سواء تلك الخليجية أو الإقليمية.

فعلى سبيل المثال أدى الدعم التركي (شبه الحصري) لفصائل المعارضة السورية التابعة للحكومة السورية المؤقتة والائتلاف السوري المعارض إلى فرض الأجندة التركية على المعارضة السورية، و"على تجميد هدفها الأصلي الخاص بتغيير النظام"[65] بعد انخراط تركيا في عملية إنهاء النزاع إلى جانب روسيا وإيران (الآستانة). وتصاعد التحكم والسطوة التركية أكثر على المعارضة السورية لتصبح متحكمة بها بشكل شبه مطلق، وبالأخص العسكرية منها، بعد استخدامها لتحطيم المناطق التي كانت تديرها الإدارة الذاتية التي يقودها الكرد (عملية "غصن الزيتون" في عفرين 2018[66] وعملية "نبع السلام" في رأس العين/سري كانيه وتل أبيض[67] 2019)، وأيضاً استخدام مقاتلين سوريين معارضين كمرتزقة في النزاع الليبي ولاحقاً في النزاع الأذربيجاني-الأرمني حول منطقة "كراباخ/أرتساغ".[68]

---

[62] الإصلاح الانتخابي وعملية الإصلاح الديمقراطي في سوريا. اليوم التالي. 2022. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). Electoral-Reform-AR.pdf (tda-sy.org)

[63] دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان. تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الجمعية العامة. A/HRC/22/29. 17 كانون الأول/ديسمبر 2012.

[64] انظر على سبيل المثال: مَسَارُ المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش. عمرو السراج وفيليب هوفمان. مركز مالكوم كير – كارنغي (الشرق الأوسط). 22 أيار/مايو 2020. (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الثاني/يناير 2024). مَسَارُ المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش - السياسات التنازعية في سورية: المعارضة والتمثيل والمقاومة - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي-(carnegie-mec.org)

[65] المصدر السابق نفسه.

[66] للإطلاع على مجمل أنماط الانتهاكات التي وقعت في منطقة عفرين الكردية عقب عملية "غصن الزيتون" التركية انظر: عفرين: خمس سنين حاجة ظلم ! دراسة استقصائية عن الانتهاكات ضد الكرد والايزيديين في شمال سوريا. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). عفرين: خمس سنين حاجة ظلم ! - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة-(stj-sy.org)

[67] للإطلاع على أنماط من الانتهاكات الموثقة في مناطق "نبع السلام" يُرجى قراءة: نبع السلام: التعذيب كأداة للاضطهاد وتكريس التهجير القسري. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 26 تموز/يونيو 2023. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). نبع السلام: التعذيب كأداة للاضطهاد وتكريس التهجير القسري - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[68] انظر على سبيل المثال: الارتزاق في سوريا: التجنيد الاستغلالي و إثراء الميليشيات الإجرامية. المركز السوي للعدالة والمساءلة وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 28 أيار/مايو 2012. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). الارتزاق في سوريا: التجنيد الاستغلالي و إثراء الميليشيات الإجرامية - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

سبق ذلك، توسّع الطيف الإسلامي المؤدلج للمعارضة السورية، فـ"الجماعات الإسلامية التي تلقّت فيضاً من التمويل والدعم الخارجيين، ومن ضمنهم آلاف المقاتلين الأجانب، بدأت تحظى بشعبية في أوساط المعارضة المسلحة والسياسية."[69] وذلك على حساب النشطاء/ات الذين كانوا في الصفوف الأمامية للاحتجاجات السلمية. والذين تمّ استهدافهم من قبل جميع أطراف النزاع، بما فيها المعارضة السورية. بكلمات أخرى، استطاعت الجهات الداعمة الأجنبية (حتى قبل سيطرة تركيا شبه المطلقة على قرار المعارضة السورية السياسية والعسكرية) من مصادرة القرار السياسي والعسكري السوري، وذلك على حساب الجهات السوريّة الوطنية المستقلّة.

3.3. إقصاء على مستوى دوائر أصغر:

كانت "المحاصصات" التي تدخلت فيها الدول الإقليمية والقوى الدولية، أساس تشكيل الجسم المعارض الأبرز لتولي المفاوضات، مع حكومة دمشق المدعومة بشكل أساسي من روسيا وإيران عسكرياً، والصين سياسياً، وهو "الهيئة العليا للمفاوضات"، التي تشكّلت في العاصمة السعودية (الرياض) في مؤتمر "الرياض1"[70] من قبل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية[71] وهيئة التنسيق الوطنية[72] وعدد من المستقلين وفصائل سورية معارضة، وقد ترأس الهيئة آنذاك، رئيس الوزراء السوري المنشق عن حكومة الأسد "رياض حجاب".[73]

أدّى التفسير المتناقض لبنود القرار 2254، إلى تعقيد ثم تعطيل قضية الانتقال في سوريا وإخضاعها لتفسيرات متباينة، ففي الوقت الذي فسّرت فيه الحكومة السورية ومؤيدوها المحليين والدوليين القرار على أنّه شكل من أشكال إدماج المعارضة في نظام الحكم وتقاسم السلطة معها.[74] رأت المعارضة السورية، على لسان أحد أبرز المفاوضين عن المعارضة، القرار بمثابة إعطاء "مفاتيح دمشق" للمعارضة السورية وتغيير النظام وإزاحة الرئيس السوري بشار الأسد عن سدّة الحكم، إلاّ أنّ المتفق عليه ضمنياً ضمن صفوف المعارضة أن شعار "إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه" والذي تمّ تبنّيه من قبل الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية، بات شيئاً من الماضي بعد تبنّي القرار والبدء بالمفاوضات.

---

[69] السياسات التنازعية في سورية. مركز مالكوم-كير كارنغي الشرق الأوسط. مهى يحيَ وعصام القيسي. 22 أيار/مايو 2020. (آخر زيارة للرابط: 6 كانون الثاني/يناير 2024). السياسات التنازعية في سورية - السياسات التنازعية في سورية: المعارضة والتمثيل والمقاومة - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[70] مؤتمر الرياض: المعارضة السورية تتوصل إلى اتفاق يشترط رحيل الأسد عن الحكم. فرانس 24. 10 كانون الأول/ديسمبر 2015. (آخرزيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). مؤتمر الرياض: المعارضة السورية تتوصل إلى اتفاق يشترط رحيل الأسد عن الحكم(france24.com)

[71] تشكّل في العاصمة القطرية الدوحة. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وشملت أهدافه السياسية الائتلاف الوطني المُعلَنة آنذاك: "إسقاط نظام بشار الأسد و"رموزه ودعائمه، و تفكيك الأجهزة الأمنية السورية، و توحيد الجيش السوري الحر ودعمه، ورفض الحوار والتفاوض مع حكومة الأسد". انظر على سبيل المثال:
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. مركز مالكوم كير-كارنغي للشرق الأوسط. (آخر زيارة للرابط: 3 كانون الثاني/يناير 2024). الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[72] هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي. مركز مالكوم كير-كارنغي الشرق الأوسط. (آخر زيارة للرابط: 3كانون الثاني/يناير 2024). هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[73] مسار المفاوضات السورية، محطات وتواريخ. موقع الجمهورية. 3 نيسان/أبريل 2017. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). مسار المفاوضات السورية، محطات وتواريخ الجمهورية.نت(aljumhuriya.net)

[74] في ورقة عمل صادرة عن مركز كارتر تحت عنوان: الخيارات الدستورية وخيارات الحكم الانتقالي في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. نوقشت نقطة التفسير المتناقض للقرار 2254. فقد فسرت المعارضة السورية ومؤيديها الدوليين أحد بنود القرار كدلالة على وجوب تخلّي الأسد عن السلطة التنفيذية. فيما ترى الحكومة السورية ومؤيدوها أن هذا القرار يعني حكومة وحدة وطنية أو ترتيبات تقاسم السلطة مع بعض ممثلي المعارضة. نُشرت الورقة في شهر حزيران/يونيو 2016.

لاحقاً وبعد سنتين من تبنّي القرار الذي نصّ أساساً على تشكيل "هيئة حكم انتقالي" خلال 18 شهراً، وكإحدى نتائج تكريس المحاصصة والتدخل الدولي والإقليمي "الأقوى من أي عامل آخر"[75] عُقد مؤتمر "الرياض 2" في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، سبقه استقالة (رياض حجاب)، وتمّ تشكيل "هيئة التفاوض السوريّة"، مؤلفة من أعضاء ممثلين عن الائتلاف الوطني السوري (المدعوم بشكل أساسي من تركيا وقطر)، وهيئة التنسيق الوطنية (التي تمثل أطياف من معارضة الداخل بحسب وصفها)، ومنصة موسكو (المقربة من روسيا) ومنصة القاهرة (المقربة من معظم دول الجامعة العربية) إضافة إلى عدد من كتلة المستقلين (أكثر من نصفهم من المقربين لتركيا).[76] وعدد من المجموعات المسلّحة المدعومة والممولة من تركيا وقطر.[77] بالمحصلة، غابت الشفافية عن الآليات التي تمّ فيها اختيار هذه الأطراف وحتى الأفراد. وفيما تمّ إقصاء العديد من التيارات السياسية والمستقلين من العملية السياسية، بدا أنّ مجلس سوريا الديمقراطية (الواجهة السياسية للإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا) التي يقودها الكرد، أبرز الجهات التي تمّ إبعادها مجدداً عن تلك العملية، وبحسب المبعوث الأممي لسوريا، غير بيدرسن، فإنّ هذا الإقصاء جاء كون أن هذه العملية تقوم بموجب القرار 2254 الذي "شمل مجموعات معارضة محددة، لكن (مسد - قسد) لم تعدّ جزءاً من ذلك".[78]

ما بين مؤتمري "الرياض 1" و"الرياض 2"، تمّ التوافق ما بين القوى السوريّة المعارضة في "هيئة التفاوض السورية"، على ورقة سمّيت آنذاك "ورقة النقاط الـ12"، التي اعتبرها الكثير من السوريين/ات "أساس العملية السياسية" وتم طرحها وتبنّيها أولاً في مؤتمر "سوتشي" بروسيا، المنعقد بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2018، والذي كان محطاً للجدل، فقد اعتبرته الولايات المتحدة بـ"الفاشل"[79]، كونه لم يخرج بنتائج، بينما وصفه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بـ"المكسب الكبير".[80] لاحقاً، انتقلت ورقة المبادئ تلك إلى جنيف وسمّيت من قبل مكتب المبعوث الخاص في سوريا "المبادئ الاثني عشر الحية السورية-السورية"،[81] وتضمنت مبادئ عامّة قابلة للتطوير والتحديث قدمّها المبعوث الأممي السابق "ستيفان ديمستورا" للأطراف السورية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، في مؤتمر "جنيف 8". ومن الواضح أنّ الورقة تجنّبت ذكر أي مواضيع إشكالية على حساب مبادئ عامّة بشكل ملفت ولكنّها كانت مقبولة.[82]

---

[75] ناقش الكاتب السوري ياسين السويحة في إحدى المقالات أزمة التمثيل في المعارضة السورية، وطريقة الإصرار على إنتاج "تنوعات" زائفة مناقضة لبعضها البعض، على حساب "تنوع مطلوب". لقراءة المادة كاملة من مصدرها الأصلي: أزمة التمثيل في المعارضة السورية. ياسين السويحة. الجمهورية. 16 آذار/مارس 2012. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). أزمة التمثيل في المعارضة السورية الجمهورية.نت (aljumhuriya.net)

[76] في الوقت الذي يرى العديد من الكتاب المستقلون وعدد من ممثلي/ات المجتمع المدني السوري أهمية التنوع في التمثيل، وكنوع من أنواع القوة، رأى المتحدث باسم "هيئة التفاوض السورية"، الدكتور يحيى العريضي، في حديث إلى عنب بلدي، أن التنوع الموجود ضمن "الهيئة" كان أحد المعوقات، معبراً عن ذلك بالقول "الكل لا يقرأ من صفحة واحدة". للمزيد انظر: "هيئة التفاوض السورية".. خمس سنوات تحت ضغط داخلي وخارجي. علي درويش. عنب بلدي. 13 كانون الأول/ديسمبر 2020. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). "هيئة التفاوض السورية .." خمس سنوات تحت ضغط داخلي وخارجي - عنب بلدي(enabbaladi.net)

[77] تعرف على "الهيئة التفاوضية الموحدة" للمعارضة السورية. الجزيرة نت. 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). تعرف على "الهيئة التفاوضية الموحدة "للمعارضة السورية | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)

[78] بيدرسن: لا خلافات استراتيجية بين أميركا وروسيا في سوريا... ودعم دولي لـ«خطوة ـ خطوة». جريدة الشرق الأوسط. إبراهيم حميدي. 29 كانون الثاني/يناير 2022. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). بيدرسن: لا خلافات استراتيجية بين أميركا وروسيا في سوريا... ودعم دولي لـ«خطوة ـ خطوة» (aawsat.com)

[79] أمريكا تعتبر مؤتمر سوتشي "فاشلاً". جريدة عنب بلدي. 3 شباط/فبراير 2018. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). أمريكا تعتبر مؤتمر سوتشي "فاشلًا - "عنب بلدي(enabbaladi.net)

[80] أردوغان يعتبر مؤتمر سوتشي "مكسبًا كبيرًا". جريدة عنب بلدي. 31 كانون الثاني/يناير 2018. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). أردوغان يعتبر مؤتمر سوتشي "مكسبًا كبيرًا - "عنب بلدي(enabbaladi.net)

[81] اعتبر المبعوث الأممي الخاص بسوريا، أن عملية الإصلاح الدستوري تقوم "من بين أمور أخرى بتجسيد المبادئ الاثني عشر الحية السورية-السورية الأساسية نصاً وروحاً في الدستور السوري والممارسات الدستورية السورية". انظر:
جير او بيدرسن المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا - الكلمة الافتتاحية للجنة الدستورية. موقع مكتب المبعوث الأممي الخاص بسوريا. 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 3 كانون الثاني/يناير 2024). جير او بيدرسن المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا - الكلمة الافتتاحية للجنة الدستورية(unmissions.org) | OSES

[82] نص وثيقة "المبادئ الـ12 الأساسية والحية للأطراف السورية" (وثيقة). وكالة الأناضول التركية الرسمية. 1 كانون الأول/ديسمبر 2017. (آخر زيارة للرابط: 28 أيار/مايو 2024). نص وثيقة "المبادئ الـ12 الأساسية والحية للأطراف السورية(aa.com.tr) "

وفيما يشبه "حالة الإقصاء ضمن الإقصاء"، وبينما اعتبرت جهات سوريّة أخرى، أنّ الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، هو الآخر قام بعمليات إقصاء بحق مكونات أخرى في شمال شرق سوريا، أي تلك المناطق الخاضعة لسيطرتها،[83] قال القائمون على إحدى الأوراق البحثية التي نشرتها منظمة محلّية في محافظة دير الزور، ذات الغالبية العربية حيث ما تزال للعشيرة فيها دورٌ لا يُستهان به، أنّ حالة الإقصاء لمحافظات شمال شرق سوريا، هي متعمّدة ولم تبدأ منذ العام 2011، بل بدأتها الحكومات السورية باحتكار "التمثيل السياسي لمنطقة شمال شرق سوريا، بطريقة انتقائية وبهندسة تستجيب لهواجسها الأمنية قبل أي اعتبار آخر".[84]

وفيما يتعلق بحالة التمثيل بعد العام 2011، رأت الورقة أن المنطقة أصبحت ساحة للصراع وعانت من التهميش المتعمّد، وأوصت أصحاب المصلحة بالعمل على عدّة مستويات بهدف تعزيز الصوت السياسي لشمال شرق سوريا، بما في ذلك من خلال تعزيز شرعية الإدارة الذاتية وتطوير علاقاتها مع المجتمعات المحلية (العشائر والقوى العربية) والقوى الإقليمية (تركيا بشكل أساسي). كما أوصت الورقة ببناء جسور الثقة والتواصل بين الفواعل السياسية وعقد مسارات تفاوضية غير رسمية وتعزيز الدور العربي في حل الأزمة السورية وتبني اللامركزية كمدخل لإعادة بناء الدولة في سوريا.[85]

4. اللجنة الدستورية السوريّة وإشكالياتها الحالية:

هنالك اتفاق واسع على اعتبار أنّ أي دستور يتمتع بأهمّية خاصة في النظام السياسي لأي دولة، ليس فقط لكونها الوثيقة التي تحدد "القانون الأساسي الذي يحدد شكل النظام السياسي ويحكم سلوك الدولة، على أساس المبادئ المترسخة التي يتوافق عليها المجتمع من خلال عقد اجتماعي بين مختلف المكونات المجتمعية، وآخر سياسي بين الدولة والمجتمع"،[86] بل لدور السلطة الرمزية الذي قد يلعبه في توحيد المجتمعات، شديدة التنوع كما في الحالة السورية،[87] أو تفرقتها وقوننة وتعزيز تشرذمها، كما حدث في الحالة العراقية؛ فبالرغم من اعتباره "من الدساتير المتطورة، لاحتوائه على عدة عناصر مهمة لإعادة تنظيم الحياة السياسية في العراق، ومنها الفيدرالية"،[88] قالت بعض الآراء أنّ العرب "السنّة لم يكونوا ممثَّلين بصورة متناسبة في الدستور العراقي أو الجمعية الوطنية الانتقالية، ولم يكن لهم رأي يُذكر في الأسس التي تقوم عليها الدولة العراقية الجديدة".[89]

---

[83] فوضى هياكل الحكم لدى الإدارة الذاتية. باز بكاري. مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية. 17 أيار/مايو 2021. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). فوضى هياكل الحكم لدى الإدارة الذاتية.

[84] نحو مخارج لتمثيل شمال شرق سورية في العملية السياسية. منظمة العدالة من أجل الحياة. 24 تموز/يوليو 2023. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). نحو مخارج لتمثيل شمال شرق سورية في العملية السياسية - JFL - منظمة العدالة من أجل الحياة

[85] المصدر السابق.

[86] المسألة الدستورية في سوريا: مقاربات سياسية. د. نجيب الغضبان. ورقة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الإصدار: 27 أيار/مايو 2019. المسألة الدستورية في سوريا: مقاربات سياسية

[87] إضافة إلى المكون العربي الذي يشكل الغالبية القومية في سوريا، تعيش مكونات إثنية أخرى منها: الكرد والآشوريين والسريان، وهم المكونات التي تمّ وصفها من قبل الباحث والمفكر السوري الراحل "حسان عباس" بمكونات متأصلة في المكان. وأحصى عدد آخر من المكونات القومية المهاجرة/الهاربة من المجازر والإبادات مثل: الأرمن والشركس والتركمان والداغستان والأرناؤوط والألبان والشيشان والقزق والبوشناق. وبما يخص المكونات الدينية: يشكّل المسلمون الغالبية، من ضمنهم الغالبية السنّية، إلى جانب العلويين والاسماعيليين والشيعة والدروز الموحدين والمرشديين. بينما يتوزع المسيحيون السوريون إلى إحدى عشر كنيسة مختلفة، يعود أصل بعضها إلى القرن الميلادي الأول (الروم الأرثوذكس) بينما يعود أصل البعض الآخر إلى القرن التاسع عشر (الأرمن البروتستانت). للمزيد انظر: إدارة التنوع في سوريا. حسان عباس. مبادرة الإصلاح العربي. 20 حزيران/يونيو 2012. متوفر على موقع مبادرة الإصلاح العربي. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). إدارة التنوع في سوريا(arab-reform.net) – Arab Reform Initiative

[88] المسألة الدستورية في سوريا: مقاربات سياسية. د. نجيب الغضبان. ورقة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الإصدار: 27 أيار/مايو 2019. المسألة الدستورية في سوريا: مقاربات سياسية

[89] انظر على سبيل المثال: المأزق السنّي في العراق. ريناد منصور. مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط. 3 آذار/مارس 2016. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). المأزق السنّي في العراق - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي-(carnegie-mec.org)

بينما قالت آراء أخرى، ورغم أنّ "تعديلات اللحظة الأخيرة" ساعدت للتصويت عليه بـ"نعم" من قبل أطياف من العرب السنّة،[90] وإقراره، بأنّه ما يزال واحداً من "الدساتير الجامدة" والمكتوب بـ"عقلية المعارضة".[91] وقد يفسّر الإقصاء الممارس ضد المكون العربي ربّما، حدوث اضطرابات وخلخلة في نظام الحكم وحرب أهلية طائفية طاحنة بعد العام 2005.[92]

وبالمثل فقد شهدت التجربة المصرية في كتابة وتبنّي الدساتير عقب ثورة يناير 2011، مقاربة "تعاملت فيها الأطراف السياسية المسيطرة مع الدستور على أنه جزء من آليات تمكينها السياسي"، في اللحظات التي شهدت تحولات دستورية، على حساب "استبعاد المعيار التشاركي - التمثيلي في تحديد آليات صنع الدستور".[93]

وفي الحالة السورية، تكتسب وظائف الدستور المزمع كتابته أهمّية كبرى، ليس فقط في إطار كونه قد يشكّل "عقد بين الناس، يحدد الكيفية التي ينبغي أن ينظّموا بها أنفسهم ويوفّقوا بين مصالح مختلفة ويشكّلوا دولتهم"، بل في إمكانية تحويله إلى أداة لتسوية النزاع المسلّح ذاته. وعليه، يجب أنّ لا يقف دوره على توفير "حزمة من القواعد القانونية فحسب"، بل أن يُنظر إليه كأداة لمنع نزاع آخر مستقبلاً،[94] وهو أمر لن يتم بدون ضمان مشاركة الجميع في عملية الصياغة ولاحقاً التصويت والاستفتاء.

علاوة على ذلك، فإنَّ أهمّية أي دستور تنبع من كونه الضامن الأول لحقوق المواطنين/ات والمحدد لعلاقات السلطات الثلاثة ببعضها البعض (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وآلية المساءلة عند محاولة تغوّل إحداهن على الأخرى. كما يلعب الدستور دوراً في دعم " أنماطاً معينة من الأدوار في المجتمع" حيث أن " البنية اللغوية لهذا الإطار السياسي تلعب دورا قوياً، إمّا في تدعيم الهرمية الأبوية أو تأسيس المساواة الجنسانية".[95]

4.1. الإطار الدولي للعملية الدستورية السورية:

بدأت ملامح النقاش حول الدستور السوري، خلال النزاع، عام 2012، فذكر البند (ج) من بيان/وثيقة جنيف إمكانية إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، مع وجوب أن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام (الفقرة 9/خطوات واضحة في العملية الانتقالية).[96]

---

[90] تعديلات اللحظة الأخيرة على الدستور العراقي ترجح احتمالات التصويت لصالحه. عماد غانم. دويتشه فيله. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). تعديلات اللحظة الأخيرة على الدستور العراقي ترجح احتمالات التصويت لصالحه

[91] العملية الدستورية في سوريا: كيف يمكن الاستفادة من التجربة العراقية؟. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). العملية الدستورية في سوريا: كيف يمكن الاستفادة من التجربة العراقية؟ - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[92] الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء - دراسة. حارث حسن. مركز مالكوم كير – كارنغي للشرق الأوسط. 23 نيسان/أبريل 2014. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[93] صنع دستور الثورة المصرية بين العقد الاجتماعي والتعاقد السياسي. مبادرة الإصلاح العربي. آب/أغسطس 2013. ياسمين فاروق. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). Arab_Reform_Initiative_2013-11_Research_Paper_ar_writing_the_constitution_of_the_egyptian_revolution_between_social_contract_and_political_contracting.pdf

[94] حقوق الإنسان ووضع الدستور. الأمم المتحدة/مكتب المفوض السامي. الفقرة 3. ص 7. متوفر على الرابط: حقوق الإنسان ووضع الدستور | United Nations iLibrary (un-ilibrary.org)

[95] بناء هوية عسكرية أبوية في الدستور السوري (1973-2012). رهف الدغلي. 8 تموز/يوليو 2016. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). بناء هوية عسكرية أبوية في الدستور السوري (1973-2012) | حكاية ما انحكتSyriaUntold |

[96] رسالتان متطابقتان موجهتان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، تحت عنوان: البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا. الجمعية العامة للأمم المتحدة. 6 تموز/يوليو 2012. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY_120630_Final%20Communique%20of%20the%20Action%20Group%20for%20Syria%20%28arabic%29.pdf

لاحقاً وفي العام 2015، تبنّى القرار 2254 صيغة أكثر وضوحاً في فقرته الرابعة تنصّ على ضرورة صياغة دستور جديد بعد البدء بالعملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة. ليصبح الدستور أحد "السلال الأربعة[97]" التي يتمّ التفاوض حولها بجنيف بين وفد حكومة دمشق والمعارضة - الممثلة بـ "هيئة التفاوض السورية" وقبلها "الهيئة العليا للمفاوضات".

يبدو أنّ بيان جنيف تقصّد الحديث عن الدستور السوري والمنظومة القانونية، فقد سبق البيان تبنّي الحكومة السورية لدستور "جديد" ومعدّل في شهر شباط/فبراير 2012،[98] وهو الدستور الثاني الدائم منذ استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة، بعد دستور عام 1973، والذي تمّ تبنيه بعد تولي الأسد الأب للسلطة.[99]

وقد اكتسبت النقاشات الدستورية في سوريا أهمّية خاصة، خاصة مع بدء مسار التفاوض الذي عُرف باسم "مسار سوتشي" والذي انخرطت فيه أطراف المعارضة المقرّبة من تركيا إلى جانب الحكومة السورية بإشراف وتيسير (روسي – تركي – إيراني). حيث ترى آراء بأنّ العودة إلى "الإطار الأصلي لجنيف" وفق القرار 2254، غير ممكنة، بعد تشكيل اللجنة الدستورية السورية، وذلك بالنظر إلى التزام تركيا (الداعم والمتحكم الرئيسي بالمعارضة) بترتيبات قمة سوتشي (2018 – 2019). وموافقة (روسيا وإيران وتركيا) على خارطة طريق تبدأ بالإصلاح الدستوري وتنتهي بانتخابات على صعيد البلاد على مستوى البلديات والبرلمان والرئاسة.[100]

ولكن الملاحظة الأبرز التي يمكن تسجيلها هنا، هي أنّه وعلى الرغم من انتقال النقاشات الدستورية إلى جنيف تقنيّاً، وتوقفها بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، إلاّ أنّ تلك النقاشات انتقلت جنباً إلى جنباً مع التوازنات الدولية المشكّلة لها. أي لم يؤدي انتقال النقاشات إلى جنيف (جغرافيّاً) إلى أي إنفراجة سياسية.

4.2. تشكيل اللجنة الدستورية السورية وتمثيل الكرد غير المتناسب:

بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2019، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيرش" عن تشكيل اللجنة الدستورية السورية.[101] وفي رسالة مؤرخة في 26 أيلول/سبتمبر 2019، أرسلها إلى رئيس مجلس الأمن، في سياق اعتماد "المعايير المرجعية واللائحة الأساسية الداخلية للجنة الدستورية"، تكرر ذكر مصطلحات "متوازنة وشاملة للجميع،

---

[97] تتمثل السلال الأربع التي تحدث المبعوث الأممي السابق ستيفان دي ميستورا في المؤتمر الختامي لـ محادثات "جنيف 4" في آذار/مارس 2017، في: الأولى؛ القضايا الخاصة بإنشاء هيئة حكم انتقالي تضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك في خلال ستة أشهر. والثانية؛ القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.
في حين تناقش الثالثة كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك في خلال 18 شهرا، بإشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم، في حين تعالج السلة الرابعة إستراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.
انظر: المعارضة تطالب بيدرسن استئناف المفاوضات في السلال الأربعة. راديو روزنة. 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). المعارضة تطالب بيدرسن استئناف المفاوضات في السلال الأربعة(rozana.fm)

[98] الدستور السوري المُعدَّل - شباط/فبراير 2012. مركز مالكوم كير-كارنغي للشرق الأوسط. (آخر زيارة للرابط: 4 كانون الثاني/يناير 2024). الدستور السوري المُعدَّل - شباط/فبراير 2012 - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

[99] انظر على سبيل المثال: التمييز القائم على أساس الأصل القومي في الدستور السوري. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 1 كانون الأول/ديسمبر 2020.(آخر زيارة للرابط: 4 كانون الثاني/يناير 2024). التمييز القائم على أساس الأصل القومي في الدستور السوري - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[100] مشروع تحديات الانتقال في سوريا - ورقة مناقشة(3). آفاق وقيود اللجنة الدستورية السورية. سنان حتاحت. مركز جنيف للسياسات الأمنية. شباط/فبراير 2020.

[101] الأمم المتحدة تعلن تشكيل اللجنة الدستورية السورية. فرانس24/ أ ف ب. 23 أيلول/سبتمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). الأمم المتحدة تعلن تشكيل اللجنة الدستورية السورية(france24.com)

بقيادة وملكية سوريّة" عدّة مرات،[102] في الإشارة ضمنياً على أنّ تشكيل اللجنة شمل جميع المكونات السوريّة، وذلك في تجاهل تام للدور الروسي والإيراني والتركي في تحديد أعضاء اللجنة، وبالرغم من أنّ اللجنة أقصت العديد من التيارات السياسية السورية والمستقلة وفاعلين أساسيين في المجتمع السوري، كما منح الكرد السوريون تمثيلاً محدوداً، أخذ بعداً شكلياً ومخادعاً، وخاصةً فيما يتعلق بالأعضاء ذو الأصول الكردية ضمن وفد حكومة دمشق.[103] فقد أظهرت دراسة معمّقة أصدرها "مركز الشرق الأوسط" حول خلفيات أعضاء اللجنة وانتماءاتهم السياسية والإثنية والدينية والطائفية، على سبيل المثال، بأنّ اللجنة الدستورية السورية منحازة بشدّة ضدّ الكرد، والذين (واستناداً إلى الورقة) يشكلون فقط 4 % من مجموع أعضائها، أي أقل من نصف نسبتهم من إجمالي السكان[104] (على افتراض إنّ نسبتهم في سوريا 10 % من مجموع عدد السكان بحسب المصدر المقتبس لغرض تلك الدراسة).

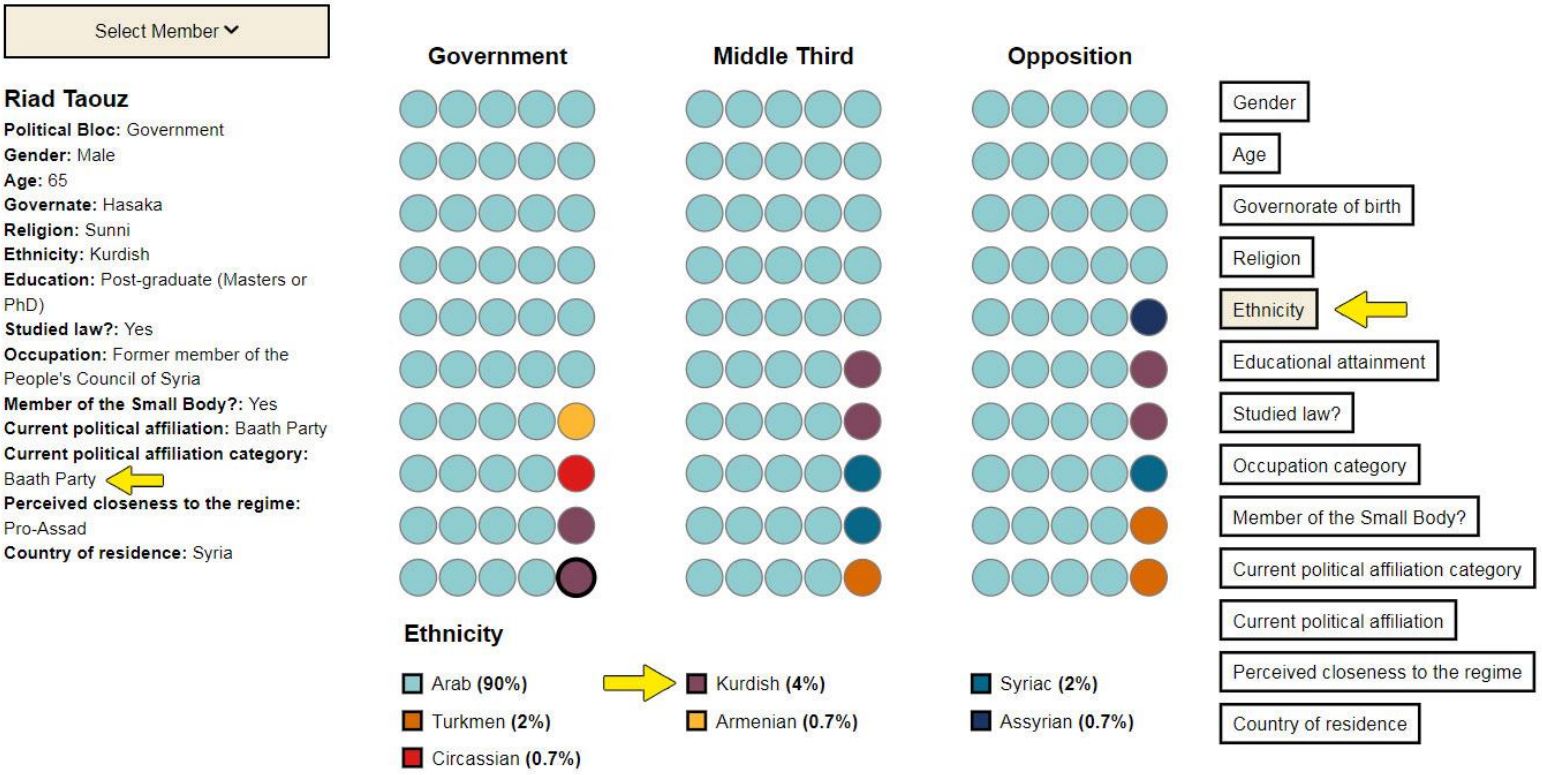

لقطة شاشة مأخوذة من الدراسة السابقة تُظهر توزع الكرد السوريين على وفود المعارضة والحكومة والمجتمع المدني. إحدى المفارقات الموجود في هذا الشكل هو أن أحد كرد وفد الحكومة السورية عضو في حزب البعث العربي الاشتراكي، أحد أكثر الأحزاب قومية واضطهاداً للكرد في سوريا.

[102] رسالة مؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2019، موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن. S/2019/775. Normal.dot (un.org)

[103] تجسّدت شكلية "التمثيل الكردي" في الوفد المسحوب على الحكومة السورية (كتلة المجتمع المدني) بشكّل واضح من خلال مقترح الكتلة لهوية الدولة السورية الجديدة، والتي لم تأتي بجديد عن دستور عام 2012، الذي تبنته سوريا في ظل حكم بشار الأسد وبعد أكثر من عام من الانتفاضة ال سورية. للإطلاع على تلك المقترحات:ما هو مقترح وفد "المجتمع المدني" التابع للنظام عن هوية الدولة السورية. تلفزيون سوريا. 22 آذار/مارس 2022. (آخر زيارة للرابط: 6 حزيران/يونيو 2024). ما هو مقترح وفد "المجتمع المدني "التابع للنظام عن هوية الدولة السورية؟ (syria.tv)

[104] في إشارة إلى نسبة الكرد في سوريا أقتبست الدراسة التي أصدرها معهد الشرق الأوسط، منThe World Factbook. للمزيد انظر: اللجنة الدستورية السورية: الشيطان في التفاصيل. كرم الشعار وأيمن الدسوقي. معهد الشرق الأوسط. 6 كانون الثاني/شباط 2012. (آخر زيارة للرابط العربي والإنكليزي الأصلي: 19 كانون الأول/ديسمبر 2023).
اللجنة الدستورية السورية: الشيطان يكمن في التفاصيل | كرم شعار (karamshaar.com)
Syria's Constitutional Committee: The Devil in the Detail | Middle East Institute (mei.edu)

علماً أن معظم المصادر الكردية، ومصادر سورية عربية،[105] والعديد من المصادر الأخرى ذات المصداقية، تشير إلى نسبة 15 % من الكرد بالنسبة لعدد سكان سوريا كتقديرات عامة، أي حوالي مليوني نسمة.[106] واستناداً إلى النسبة السابقة فإنّ نسبة الكرد ضمن اللجنة الدستورية (4 %) رغم إشكاليتها، هي فعلياً بمقدار ربع نسبة تمثيل الكرد من إجمالي سكان سوريا.[107] بالمحصلة فإنّ عدد الكرد في اللجنة لا يتجاوز ستة أعضاء، اثنان منهم من مؤيدي حكومة دمشق (أحدهم عضو في حزب البعث العربي الاشتراكي الذي لا يعترف أساساً بالتواجد الكردي في سوريا ولا بالهوية الكردية).

أهم أوجه الاختلاف بين كتابة الدستور على أساس **تشاركي شمولي تعددي** وكتابته على أساس **المحاصصة**

الشمول/المشاركة/التنوع	المحاصصة
تركيز على الجميع (نساء - رجال - ذوو احتياجات خاصة - اثنيات مختلفة - أقليات - رجال دين - قيادات مجتمعية - ممثلي نقابات - مجتمع مدني إلخ)	الأولوية للجهات العسكرية والسياسية المرتبطة والمدعومة من الدول المتدخلة
تثبيت وضمان حقوق متساوية للجميع في الدستور وفي القوانين وأمامها على قاعدة المواطنة المتساوية	تقاسم للسلطة بين أمراء حرب ومنتهكين محتملين، وتمييز في القوانين ضدّ الفئات الأكثر ضعفاً والأقليات
تعطي شرعية إضافية لأي منتج وطني	مثيرة للإنقسام
تعزز المصالحة بين المجتمعات	تكرّس الفجوات وتوسعها بين المجموعات المحلّية بسبب حصر القوة في يدّ قلة قليلة وسط انتشار ثقافة الإفلات من العقاب
احترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون سارية على الجميع	تتجاوز الطبقة العليا القوانين وتنتشر المحسوبيات والفساد
احترام الهويات المتعددة في المجتمع الواحد	فرض هوية متجانسة على الجميع و/أو إلغاء أو استبعاد هويات أخرى وعدم الاعتراف بها
فهم أنّ الهويات الجماعية والفردية تتشابك بطرق معقّدة	تذرع بالهوية الاجتماعية او الثقافية او الدينية لتبرير الاضطهاد أو انتهاك الحقوق
الجميع محمي بحكم القانون	إقصاء مجموعات أضعف أو أقل عدداً وجعلها خارج الحماية القانونية

[105] في ورقة بحثية لمبادرة الإصلاح العربي، أرجع المفكر السوري الراحل "حسان عباس" نسبة تواجد الكرد في سوريا إلى (15%)، من المجتمع السوري، أي ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن. إلاّ أنّه أقرّ بأنّ هذا الرقم عرضة للكثير من التصحيحات بسبب غياب وجود إحصائية دقيقة. للمزيد انظر: إدارة التنوع في سوريا. حسان عباس. مبادرة الإصلاح العربي. حزيران/يونيو 2012. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). إدارة التنوع في سوريا(arab-reform.net) – Arab Reform Initiative

[106] أكراد سورية: صراع داخل الصراع. مجموعة الأزمات الدولية. 22 كانون الثاني/يناير 2013. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). أكراد سورية:صراع داخل الصراع | Crisis Group

[107] تم ذكر نسبة الكرد في سوريا، على أنّها 15 % في العديد من المصادر الأكاديمية، منها على سبيل المثال، كتاب " The Kurds of Syria An existence denied". للمؤلف: Harriet Montgomery. (ص 7).

لا تسّعى الأمثلة الواردة في هذه الورقة حول تمثيل أي نسبة من المجموعات السوريّة، إلى تكريس فكرة المحاصصة، والتي هي على النقيض من فكرة الشمول والمشاركة والتضمين، ولكنّ الهدف الأساسي هو ضمان وجود تنوع حقيقي وغير مخادع في جميع أدوار ومحاولات إيجاد حل سياسي في سوريا، سواء المفاوضات السياسية، أو اللجنة الدستورية أو في إي فعالية دولية تحاول إيجاد مخرج لبلد أكثر ديمقراطية/متقبلاً للتنوع والاختلاف. على حساب التمثيل الشكلي الذي تلعب الدول الإقليمية والتوازنات الدولية الكلمة الفصل فيه.

أمّا بالنسبة لهيئة التفاوض السوريّة المعارضة، فإنّ نسبة تمثيل الكرد، ممثلة بعضو من المجلس الوطني الكردي، لديهم لا تتجاوز (1%) وذلك بالنظر إلى نسبة تواجد أعضاء الهيئة في اللجنة الدستورية، في الوقت الذي تسيطر فيهم فصائل المعارضة السورية المسلّحة، على نسبة (10%)، والائتلاف السوري المعارض على نسبة (11%)، رغم ارتباطهم المعروف عسكرياً وسياسياً بتركيا.[108] أيّ أنّ القرار الفعلي ضمن الهيئة يتم من قبل الجهات المرتبطة بتركيا، وهو ما دفع بالمملكة العربية السعودية إلى محاولة تغيير موازين القوى ضمن ذلك الجسم من خلال "المستقلين" ولكن دون جدوى.[109]

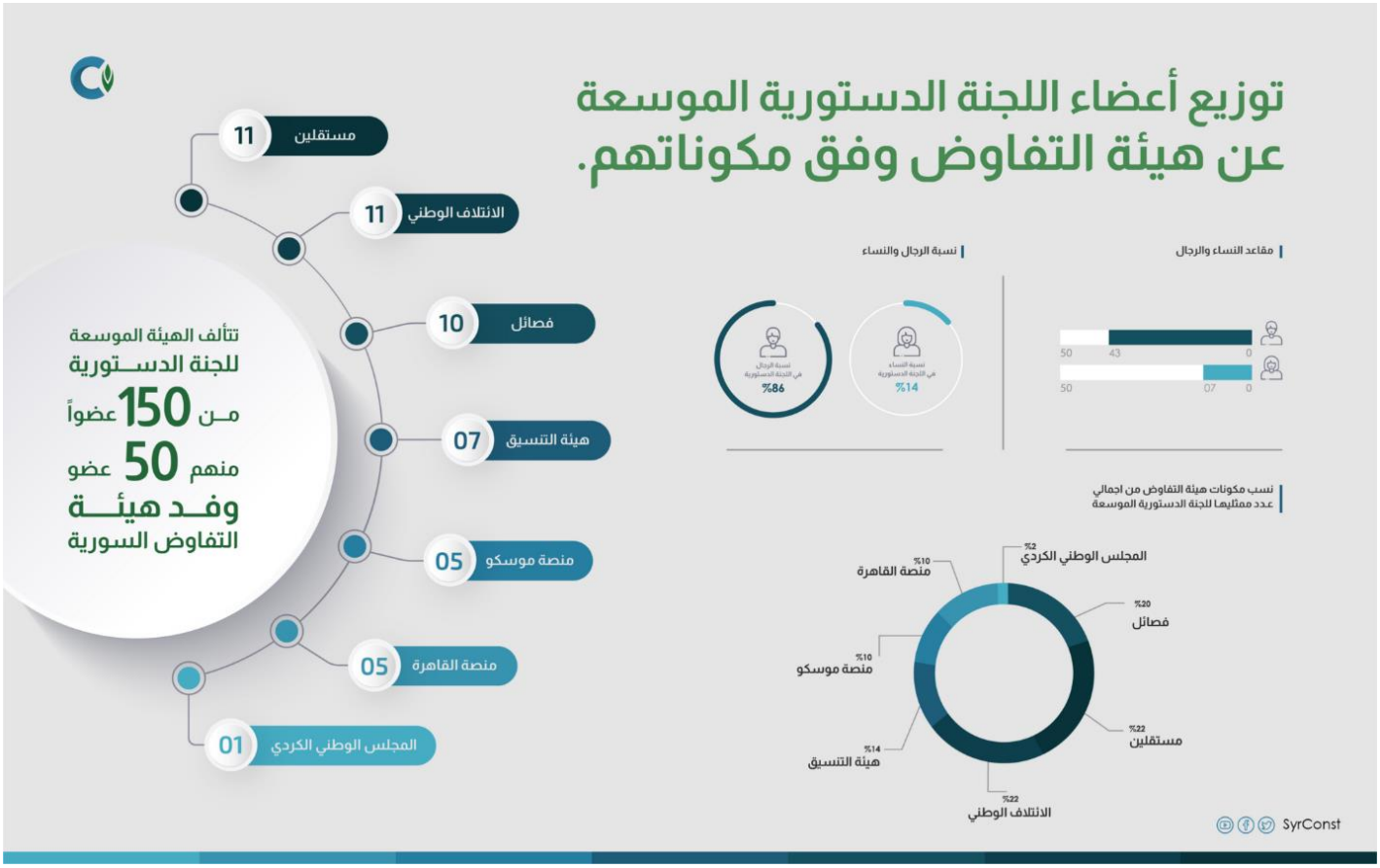

توزيع أعضاء اللجنة الدستورية الموسعة عن هيئة التفاوض وفق مكوناتهم.[110]

[108] Tsurkov, Elizabeth. "The Gangs of Northern Syria: Life Under Turkey's Proxies". *New Lines Institute*, December 7, 2022, accessed June 7, 2024. The Gangs of Northern Syria: Life Under Turkey's Proxies

[109] "هيئة التفاوض السورية".. خمس سنوات تحت ضغط داخلي وخارجي. علي درويش. جريدة عنب بلدي. 13 كانون الأول/ديسمبر 2020. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). "هيئة التفاوض السورية .."خمس سنوات تحت ضغط داخلي وخارجي - عنب بلدي (enabbaladi.net)

[110] الموقع الرسمي لهيئة التفاوض السورية. (آخر زيارة: 28 كانون الأول/ديسمبر 2023).

يبدو أنّ محاولات "هيئة التفاوض السوريّة" في إظهار "المجلس الوطني الكردي" المدعوم من حكومة إقليم كردستان العراق، والـ"مقبول" من قبل تركيا، تأتي في سياق الاستعراض ومحاولة الالتفاف على الأصوات المنادية بتمثيل عادل للكرد في العملية السياسية والدستورية، واستخدام هذا التمثيل الشكلي لتسجيل نقاط سياسية على حساب محاولات إيجاد تمثيل حقيقي لجميع المجموعات السوريّة، فـ"المجلس الكردي" ممثل أساساً في الائتلاف الوطني السوري المعارض، مثل المنظمة الآثورية الديمقراطية، وإذا كان الائتلاف منبراً فعلياً لجميع القوى المكونة له، فلماذا يتم تكرار تمثيلهم العلني ضمن "هيئة التفاوض"؟

تجادل آراء سوريّة أخرى بأنّ التركيز على زاوية التمثيل والنسبة عند الحديث عن عملية إقصاء أي مكون أو مجموعة، هي رؤية منقوصة، وقابلة للتحايل عليها هي الأخرى، على حساب الرؤية الأشمل، والمتمثلة بـ"إقصاء كل الأفراد والاتجاهات السوريّة المؤيدة لدولة مواطنة وحقوق ومساواة." أي أنّها مشكلة موجودة، ولكنها جزء من مشكلة أكبر. بينما هنالك آراء أخرى تقول بأنّ "المشكلة الأساسية تكمن في الوصاية الخارجية/الدولية المفروضة على العملية الدستورية برمّتها، ابتداءً من عملية التشكيل والصياغة، بما فيها المخرجات وهذا الأخطر، وسوف تمنع بالنهاية التوصل إلى دستور شامل قادر على حماية جميع السوريين/ات."[111]

يواجه "التمثيل الكردي" في اللجنة الدستورية السورية؛ شبه المعدوم، تحديّات ومخاطر كبيرة تتمثل في عدم إدراج مطالب الكرد بالمساواة والتمتع بحقوق الإنسان والاعتراف بوجودهم: أولاً بسبب ضعف تمثيلهم العام مقارنة مع باقي القوى السياسية والعسكرية الأخرى، مما سوف يؤثر على محدودية قدرتهم على طرح المطالب الكردية في النقاشات وتثبيتها في الدستور المزمع كتابته، وثانياً، بسبب إقصاء تيارات كردية مدنية وسياسية أخرى، منها على سبيل المثال وليس الحصر الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، والتي أقصيت من كامل العملية السياسية قبل الآن، رغم سيطرتها على مساحات شاسعة من شمال شرقي البلاد. علماً أنّ هنالك فئات أخرى عربية سورية، ترى هي الأخرى بأنّها أقصيت من اللجنة، والعملية السياسية وحتى من مؤسسات الإدارة الذاتية.[112]

يروي قيادي كردي سوري "أن أحد محاوريه الحكوميين في دمشق قال في إحدى جلسات التفاوض، ما مفاده، إنه إذا تم إدراج اللغة الكردية في الدستور السوري، فهل هذا يعني أن يأتي اليوم الذي تدرج فيه لغة العصافير في الدستور؟ من جهته؛ علق عضو في الوفد الكردي بأنه لا مانع من ذلك إذا كانت لغة العصافير مفهومة."[113]

4.2.1. تصاعد الانتهاكات نتيجةً للإقصاء السياسي والدستوري:

كان لـ"الإقصاء السياسي" الممارس ضد سكان شمال شرق سوريا بالعموم، والكرد بشكل خاص، تبعات عسكرية مدمّرة على سكان المنطقة الأصليين من الكرد والعرب والأرمن والسريان الآثوريين والآشوريين، فبعد أقل من شهر على إعلان اللجنة الدستورية السورية نتيجة التوافق (الروسي والإيراني والتركي) واستبعاد الكرد بشكل شبه تام،

[111] تعقيب من أحد قادة المجتمع المدني السوري في شمال شرق سوريا – محافظة دير الزور. (28 كانون الأول/ديسمبر 2023).
[112] انظر المرجع رقم 25 - نحو مخارج لتمثيل شمال شرق سورية في العملية السياسية/منظمة العدالة من أجل الحياة.
[113] سوريا والأكراد... و«دستور العصافير». جريدة الشرق الأوسط. 29 أيلول/سبتمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). سوريا والأكراد... و«دستور العصافير(aawsat.com) »

حصلت تركيا من حلفائها في الناتو، على الضوء الأخضر[114] بشنّ عملية عسكرية وحشية ضدّ حلفاء الغرب العسكريين الكرد والعرب في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، وبالتحديد في مناطق رأس العين/سري كانيه وتل أبيض ضمن إطار ما سمّيت بعملية "نبع السلام"، والتي أدّت إلى نزوح عشرات آلاف السكان،[115] بالتزامن مع ظهور أدلّة دامغة حول جرائم حرب مرتكبة، كان أبرزها عملية إعدام السياسية الكردية "هفرين خلف" بدم بارد وبشكل ميداني على يد عناصر من فصيل أحرار الشرقية،[116] التابع للجيش الوطني السوري المعارض الذي تتحكم به تركيا.

إنّ التمثيل العادل لأي جماعة أو فئة سورية، اجتماعية، جنسية، دينية، جغرافية، إثنية أو غيرها، في أي مفاوضات أو خطط لبناء الدولة السوريّة الجديدة، سوف يساعد على زيادة طرح احتياجات السكان المحليين الحقيقية، وطرح القضايا التي تخصّهم على طاولة المفاوضات. فعلى سبيل المثال ساعد تواجد ناشطين/ات من كتلة المجتمع المدني المحسوبة على المعارضة السورية، داخل اللجنة الدستورية السورية، إلى إعطائهم مساحة أكثر على الاحتجاج والارتباط بمعاناة الناس على الأراض وانعكاسها خلال العملية الدستورية نفسها.
فقد سلّم عدد من أعضاء الكتلة (ومعارضين من كتلة المعارضة) رسالة مذيلة باسم 17 عضواً وعضوة إلى مكتب المبعوث الخاص بسوريا غير بيدرسون احتجاجاً على قصف القوات الحكومية يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مخيّماً للنازحين داخلياً في منطقة قاح بمحافظة إدلب، بواسطة ذخائر عنقودية، قتلت ما لا يقل عن 12 مدنياً بحسب الرسالة.[117] بينما أدّى إقصاء سكان شمال شرق سوريا من الكرد والعرب من اللجنة الدستورية، إلى تجاهل تام وكامل، لمخاوف منظمات حقوقية سورية وإقليمية من عمليات التطهير العرقي بحق السكان الأصليين في المنطقة،[118] لما سمّي آنذاك بعملية "نبع السلام" التركية والانتهاكات التي رافقتها، وأعقبتها، وخاصة المتعلقة بالاستيلاء على الممتلكات، بسبب غياب أي تمثيل منصف وعادل لسكان تلك المنطقة في اللجنة الدستورية، من قبل أعضاء قادرين على الدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم.

إلى ذلك، وبالعودة إلى اللجنة الدستورية،[119] وكمحصلة للتوافق الدولي، فقد تم تجاهل الدور الأساسي (الفيل في الغرفة) الذي لعبته كلٌ من روسيا وإيران من جهة وتركيا من جهة أخرى، حول اختيار أعضاء اللجنة،[120]

---

[114] Schmitt, Eric, Haberman, Maggie, Wong, Edward. "President Endorses Turkish Military Operation in Syria, Shifting U.S. Policy". *The New York Times*, October 7, 2019, accessed June 7, 2023. President Endorses Turkish Military Operation in Syria, Shifting U.S. Policy - The New York Times (nytimes.com)

[115] أدّت عملية "نبع السلام" التركية إلى واحد من أسرع موجات النزوح في سوريا، فبحسب لجنة التحقيق الخاصة بسوريا والمشكلة من قبل الأمم المتحدة، فرّ أكثر من 100 ألف شخص بحلول يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أي بعد يومين فقط من بدء العمليات العسكرية، وارتفع هذا العدد إلى أكثر من 175 ألف نازح بحلول يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019. بمن فيهم 80 ألف طفل. وكان من الملفت إشارة اللجنة إلى تقليص المنظمات الإنسانية الدولية وجودها الميداني في المنطقة مباشرة مما قلل فرص المدنيين بالحصول على المساعدات. للمزيد انظر: تقرير لجنة التحقيق الدولية A/HRC/43/57 - (الفقرة 48). صدر في شهر كانون الثاني/يناير 2020. لقراءة المزيد من تقارير اللجنة: Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic | OHCHR

[116] إحاطة إعلاميّة بشأن سوريا. المفوضية السامية لحقوق الإنسان. 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 21 كانون الأول/ديسمبر 2023). إحاطة إعلاميّة بشأن سوريا| OHCHR

[117] أعضاء من "قائمة المجتمع المدني" يطالبون بوقف استهداف المدنيين في سوريا. عنب بلدي. 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). أعضاء من "قائمة المجتمع المدني" يطالبون بوقف استهداف المدنيين في سوريا

[118] منظمات حقوقية إقليمية تدين خطة تركيا للتطهير العرقي في شمال شرق سوريا. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). منظمات حقوقية إقليمية تدين خطة تركيا للتطهير العرقي في شمال شرق سوريا - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان(cihrs.org)

[119] لمزيد من التفاصيل حول اللجنة الدستورية. يُرجى زيارة موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام في سوريا. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). اللجنة الدستورية(unmissions.org) | OSES

[120] تمّ تسليم قائمة وفد الحكومة السورية للجنة الدستورية إلى سفير روسيا في دمشق (ألكسندر كينشاك)، وسفير إيران (جواد ترك آبادي). فيما قامت المعارضة السورية بتسليم قائمتها النهائية إلى تركيا. ويبدو أنّ الدول الثلاثة (روسيا وتركيا وإيران) لعبت دوراً حاسماً في تحديد أعضاء

وقد يفسر تجاهل هذا التدخل الإقصاء الشديد، ليس فقط للكرد، ولكن أيضاً لعشرات الناشطين/ات المستقلين/ات من حيّز المجتمع المدني ومن مختلف الجغرافية السورية.

من المفارقات أيضاً خلال المناقشات الدستورية السورية الحالية، هو بروز نوع من التوافق العام (دون تثبيته وإقراره في خزينة الأمم المتحدة) ما بين وفد حكومة دمشق وفد المعارضة السورية في نقطة التأكيد على "الهوية العربية للدولة ودور الإسلام بحسبانه مصدرًا رئيسيًا للتشريع (وهو ما يعني على أرض الواقع إقصاء جميع القوميات غير العربية من حقها بالاعتراف الدستوري والحماية القانونية وتمتعها بذات الحقوق التي تتمتع بها المكونات الأخرى والديانات الأخرى)."[121]

على أنّ العديد من مداخلات أشخاص محسوبين على وفد المعارضة السورية، والعديد من المداخلات لأفراد من كتلة المجتمع المدني، خلال اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، نادت بالمساواة في الحقوق والواجبات،[122] ولكنّ تلك الآراء تشكّل أقلية في وفد المعارضة، مقارنة مع الرأي العام السائد بما يخصّ "الهوية العربية" لسوريا على سبيل المثال وليس الحصر.

4.2.2. التعايش مع الحرمان من الحقوق... وعود على بدء:

شكّل موقف بعض قوى المعارضة السورية، وبالأخصّ الإسلامية منها، والتي تتحكم فعلياً بالقرار ضمن الأجسام المعارضة، خيبة أمل كبيرة لدى العديد من الجهات السورية الديمقراطية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان وتلك العاملة في مجال العدالة الانتقالية، إيماناً منهم بضرورة الانتقال إلى نظام سياسي أفضل مما كانت عليه البلاد قبل العام 2011، وخاصة فيما يتعلق بتمثيل الجميع.

فقد انتقد المركز السوري للعدالة والمسائلة، ومركزه في العاصمة الأمريكية واشنطن، الخطة التي كشفت عنها الهيئة العليا للمفاوضات (بقيادة رئيس الوزراء السوري المنشق عن الحكومة السورية رياض حجاب)، في أواخر العام 2016، والتي عُرفت باسم "رؤية لندن" وكان الانتقاد الأساسي أنّه و"على الرغم من استنادها على التزام بيان جنيف لعام 2012 بتحقيق "تكافؤ الفرص" وعدم التمييز، إلا أنها تتضمن صياغة تتعارض مع إقامة هذا النوع من المجتمع الشامل. وعلى نحو أكثر تحديداً، فقد فشل أول مبدأ عام للهيئة العليا للمفاوضات في مواجهة الاختلالات السابقة في سوريا بشكل مناسب وفشل في وضع الأساس للإصلاح المؤسسي. وبدلاً من ذلك، ينصّ المبدأ الأول على ما يلي: "سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية مَعيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين ..."

وبهذه الصياغة، فقد حدّدت الهيئة العليا للمفاوضات نبرة الهيمنة لدولة المستقبل في سوريا — الدولة التي تعطي الأولوية لجماعات دينية وثقافية محددة على حساب جماعات أخرى — الأمر الذي لا يقوّض فقط خلق مجتمع شامل أصيل منفتح لجميع أشكال الهوية الاجتماعية، ولكنه يحاكي كذلك نوع البيئة السياسية التمييزية التي أنشأها الرئيس الأسد وتعزيز سلطته من خلال الطائفة العلوية.[123] فيما شكل خطاب هيئة التفاوض هذا،

قائمة المجتمع المدني، وهو الجزء الذي استكمل عملية الإقصاء بحق الكرد والعديد من المكونات السورية الأخرى مثل الايزيديين. للمزيد انظر: تركيا تتوقع تشكيل اللجنة الدستورية في سوريا الشهر المقبل. عنب بلدي. 28 أيلول/سبتمبر 2018. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). تركيا تتوقع تشكيل اللجنة الدستورية في سوريا الشهر المقبل - عنب بلدي(enabbaladi.net)

[121] المصدر السابق.

[122] مجلة صُوَر تحاور عضو هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السوريّة أليس مفرج. مجلة صور. 20 شباط/فبراير 2019. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). مجلة صُوَر تحاور عضو هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السوريّة أليس مفرج - مجلة صور-(suwar-magazine.org)

[123] إشراك الجميع أمر جوهري لتحقيق عدالة انتقالية في سوريا. المركز السوري للعدالة والمسائلة. 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). إشراك الجميع أمر جوهري لتحقيق عدالة انتقالية في سوريا(syriaaccountability.org)

والذي عمد إلى إعادة توليد سياسات حكومة دمشق التفضيلية تجاه بعض المكونات السورية، المفارقة الأولى؛ كانت المفارقة الثانية أنّ تلك "الرؤية" تمّ الترحيب بها من بعض الدول الأوروبية.[124]

من الأهمية بمكان الإشارة على أنّ تلك الرؤية لم يتمّ تبنّيها من قبل كافة الجهات المعارضة السورية، فقد احتجّت العديد من القوى على تلك الرؤية ولم يتم تثبيتها بشكل نهائي كإطار عملياتي للعملية السياسية، وذلك بحسب عضوة في هيئة التفاوض السورية،[125] رغم أنّها شكّلت أساساً مخيفاً حول شكل الدولة السورية التي ينادي بها الجزء الأكبر من المعارضة السورية.

تعاني العملية الدستورية السورية الحالية من اختلالات كبيرة سوف تؤدي بالضرورة إلى إنقاص شديد في شرعيتها، فيما إذا تم اعتماد أيّ مسودة (حتى لو تمّ عرضها على أي استفتاء عام)، خاصة إذا ما أخذنا "عملية الصياغة الدستورية كمصدر أساسي لشرعية الوثيقة الدستورية".[126] والتي يجب أنّ تعتمد على مجموعة من المبادئ الجوهرية؛ مثل الشفافية والتشاركية وتغليب روح التوافق والإجماع والعهدة الوطنية.
وإذا ما طبّقنا هذه المبادئ على العملية الدستورية السورية الحالية، فإننا سوف نجد غياباً واضحاً لعنصر (1) - **الشفافية** (فعلى سبيل المثال صرّح العديد من أعضاء اللجنة الدستورية السورية بعدم معرفتهم بطريقة اختيارهم أو حتى اختيار باقي الأعضاء). و(2) – **التشاركية**: حيث أقصيت مكونات سياسية وإثنية عديدة، منهم الكرد السوريين. و(3) – **التوافق**: تعطل عمل اللجنة الدستورية السورية الحالية لمدّة عام ونصف بسبب "ما يجب أن تكون قضايا ثانوية"[127] بحسب المبعوث الخاص لسوريا، والمتعلق بمكان انعقاد اللجنة. يأتي ذلك بعد سنوات من مراوحة عمل اللجنة وعدم المضي قدماً بأي خيارات ملموسة. و(4) – **العهدة الوطنية**: فقد لعبت روسيا وإيران وتركيا دوراً محورياً في اختيار أعضاء اللجنة الدستورية، على حساب قرار السوريين/ات باختيار ممثلين/ات لهم.

وعلى أهمية قضية التنوع والشمولية كجزء من قضية (الهوية ودور الدين في الدولة) خلال مراحل صياغة أي دستور، تبرز العديد من القضايا الأساسية الأخرى، وهي بحسب آراء باحثين مترابطة مع قضية الهوية وعلاقة الدين بالدولة وموضوع الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها مشاركة المرأة بشكل حقيقي وفعال وقضايا تركيبية وشكل النظام السياسي وقضية اللامركزية.[128]

[124] رؤية المعارضة لمستقبل سوريا تلقى ترحيبا في بريطانيا. موقع دوتشيه فيلا. 7 أيلول/سبتمبر 2016. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). رؤية المعارضة لمستقبل سوريا تلقى ترحيبا في بريطانيا2016/9/7 – DW –

[125] بحسب وصف عضوة في "هيئة التفاوض السورية" المعارضة واللجنة الدستورية السورية. تمّ إجراء اللقاء عبر الانترنت بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2023.

[126] المسألة الدستورية في سوريا: مقاربات سياسية. د. نجيب الغضبان. ورقة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الإصدار: 27 أيار/مايو 2019.

[127] المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا. إحاطة لمجلس الأمن. 21 كانون الأول/ديسمبر 2023. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). 2023-12- 21_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered_arabic.pdf (unmissions.org)

[128] المسألة الدستورية في سوريا: مقاربات سياسية. د. نجيب الغضبان. ورقة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. تاريخ الإصدار: 27 أيار/مايو 2019.

وقد تمّ انتقاد اللجنة الدستورية الحالية ودور الأمم المتحدة ومطالباتها بالتنوع الجندري التي اعتبرها البعض "مطالب سطحية"، فالنساء لم يشكّلن سوى 13 عضوة في لجنة الصياغة المؤلفة من (45) شخصاً، منهن امرأتين في وفد المعارضة السورية، و (4) في وفد الحكومة، و (7) في كتلة المجتمع المدني المقسّمة ما بين الحكومة والمعارضة.[129]

5. خلاصة وتوصيات:

فشلت الأنظمة السياسية المتعاقبة في سوريا، وخلال العقود الماضية من عمرها كدولة، على التعاطي بإيجابية مع التنوع الموجود فيها، ومحاولة بناء دولة على أساس الروح التشاركية والتقبّل، عوضاً عن ذلك، تبنّت الحلول القمعية والأمنية، والتي كانت السمّة الأساسية لطريقة التعاطي مع تطلعات الشعب السوري عموماً، والكرد السوريين ومجموعات أخرى بشكل خاص.

لم تتوقف دوامة الإقصاء والعنف حتى بعد الاحتجاجات السلمية المطالبة بالتغيير في سوريا عام 2011، بل على العكس، فقد تم مواجهة الحراك السلمي الذي تحوّل إلى نزاع دموي وحرب بالوكالة لاحقاً، بوابل شديد من القمع، فتم قتل المئات من المتظاهرين السلميين، في الأشهر الأولى وزجّ بآلاف آخرين في مراكز احتجاز سرّية وعلنية وانتشرت الانتهاكات في عموم الأراضي السوريّة، وتورطت جميع الأطراف بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بعد أنّ تحولت الانتفاضة السلمية إلى حرب. بناءً على المشهد السياسي الحالي في سوريا وأوجهه العديدة التي ناقشتها هذه الورقة، يمكن إدراج العديد من التوصيات كخلاصات قابلة للتطوير لهذا التقرير البحثي:

أولاً: فيما يخصّ قضيّة التنوع والهوية السورية والاعتراف:

5.1. يجب العمل على بناء وتعزيز هويّة سورية تتسم بالشمول تجعل من سوريا دولة متنوعة وثرية بهذا الاختلاف، والضغط باتجاه الانتقال إلى بلاد يكون فيها الدستور الحامي الأساسي لحقوق الأفراد في المواطنة المتساوية وبحقوق الجماعات البشرية بالمساواة في وأمام القوانين.

5.2. يجب الاعتراف بالطابع العالمي لحقوق الإنسان، ومقاومة فرض "طرق وجود متجانسة" وهويّات معينة على جميع السوريين/ات، ورفض فكرة الإدماج القسري الممارسة على العديد من المجموعات السكانية المختلفة لغوياً واثنيا وثقافياً، والسعي نحو تمكين جميع الفئات المهمّشة للعيش في سوريا بالتساوي كأفراد ومجموعات مع باقي السوريين/ات.

5.3. معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والإقصاء في سوريا، من خلال مجموعة من الخطوات، منها: إلغاء جميع القوانين والوثائق والشعارات الرسمية التي تمجد مكّون معين على حساب إقصاء المكونات الأخرى من الشعب السوري، ومن خلال برامج تعليمية موجّهة للمدارس والجامعات، والسوريين/ات من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والداعمة لشمول الجميع، والقائمة على المساواة وعدم التمييز.

ثانياً: وبما يخصّ العملية السياسية والدستورية الحالية:

في ظل غياب وجود أي نوع من أنواع التوازن ضمن اللجنة الدستورية الحالية والعملية السياسية برمتّها، وخاصة فيما يتعلق بتمثيل الكرد، يُخشى أن يتمّ تبني دستور، لا يعترف بالكرد ولا بحقوقهم في المواطنة المتساوية، ولا يعترف بهم كمكون أساسي وجزء من النسيج السوري، وبالتالي لا تنطوي القوانين القادمة في سوريا على أي نوع من أنواع حماية حقوق الكرد، حيث أنّ القوانين، وخاصة الأساسية منها في أي دولة، تسنّ وفق الإجراءات التي ينص عليها

[129] سوريا: تمثيل غير منصف للمرأة في مفاوضات السلام. صدى – كارنيغي. 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). سوريا: تمثيل غير منصف للمرأة في مفاوضات السلامCarnegie Endowment for International Peace -

الدستور.[130] لذا فإنّ لدى الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام لها "أنطونيو غوتيرش" وبمكتب المبعوث الخاص لسوريا "غير بيدرسون"، فرصة حقيقية لتدارك هذا الظلم التاريخي وهذا الخطأ الجسيم من خلال:

5.4. إعادة هيكلة اللجنة الدستورية بشكل فوري، وتوسيعها بحيث تكون شاملة ومتنوعة لجميع السوريين/ات، فالتنوع السوري كما وصفته إحدى عضوات اللجنة: "**ليس لوحة فسيفسائية تعلق على الحائط وتحظى بالإعجاب بل هو شيء يجب الدفاع عنه ودعمه بالقانون**".[131]

5.5. ضمان توسيع العملية السياسية السوريّة بحيث تتسع وتستمع لمجموعات سياسية ومدنية إضافية، ومنهم المجتمع المدني (بتعريفه الواسع) كأحد الفاعلين، وليس بصفة مراقب.

ثالثاً: وبما يخصّ الدستور السوري القادم:

إنّ الأهمية الجوهرية للدستور السوري المزمع كتابته (بعد توسيع وترميم اللجنة الحالية) تمتد إلى ما هو أبعد من تلك الوظائف الأساسية المعروفة، مثل كونه "عقد اجتماعي ما بين الدولة والمواطن لتحقيق مصالح المواطن/ة مقابل دعمه/ا وولائه/ا ووضع الإطار العام لمؤسسات الدولة"،[132] بل يجب أن يكون جسراً لتعزيز الحكم الرشيد في سوريا المستقبل، وأن يعزز مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون، وأن يتعاطى مع القضايا العصرية التي تواجه السوريين/ات مثل الفقر والأزمة المالية الخانقة والتدهور البيئي والتناقص الحاد في المياه المأمونة والصالحة للشرب، على أساس المشاركة والديمقراطية. أيّ أنّه:

5.6. يجب ضمان أنّ يشكّل الدستور القادم أداة انتقال تحولية تقطع مع الماضي المليء بالظلم، من خلال تبنّي مواد تدمج العهود والمواثيق الدولية، وعلى رأسها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنساني الدولي في مواد الدستور.

5.7. يجب الدفع باتجاه أنّ تكون حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الأنظمة الدستورية والقانونية الوطنية وحتى أصغر الدوائر المحلّية، وأن تكون أسمى من القوانين الوطنية، وأن تكون المحاكم ملزمة بتطبيقها في القضايا المنظورة امامها، ورفض انتهاكات حقوق الإنسان بحق أي سوري/ة وبحق أي مجموعة سوريّة، وتعزيز قدرة الكوادر المحلّية السورية على تطبيق معايير حقوق الإنسان وكشف التمييز والتصدي له.

رابعاً: وبما يخصّ التدخلات الخارجية:

5.8. يجب التمييز بين المساعدة والدعم الخارجي المستقل والمطلوب للحالة السورية وبين التدخلات التي تتحكم بكامل القرار السوري السياسي والمدني. إضافة إلى ذلك يجب التركيز على "ملكية وطنية حقيقية"، وعلى وقف ومنع التدخلات الخارجية السلبية، والتي تفرض وجهات نظر الدول على حساب وجهات نظر السوريين/ات (كما في حالة اللجنة الدستورية الحالية).

---

[130] القوانين الأساسية المكمّلة للدستور. عارف الشعال. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 22 كانون الأول/ديسمبر 2021. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). القوانين الأساسية المكمّلة للدستور - مركز حرمون للدراسات المعاصرة القوانين الأساسية المكمّلة للدستور (harmoon.org)

[131] لطالما نادت منظمات سوريّة عديدة بإعادة هيكلية اللجنة الدستورية السورية، وإزالة الظلم الذي لحق بالعديد من المكونات السورية وخاصة الكرد منهم. للمزيد انظر: "التنوع السوري شيء يجب الدفاع عنه ودعمه بالقانون". أصوات سورية لدستور شامل. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 18 آب/أغسطس 2018. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). "التنوع السوري شيء يجب الدفاع عنه ودعمه بالقانون - " سوريون من أجل الحقيقة والعدالة(stj-sy.org)

[132] دليل عملي لبناء الدساتير. إنترناشينوال آيديا.6 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). دليل عملي لبناء الدساتير

خامساً: وبما يخصّ العملية التحويلية، التي من شأنها ألا تعود بالسوريين/ات إلى العام 2011 وما قبل:

5.9. على الدستور السوري القادم أن يشكل أداة لإدارة وحل الصراع (في حال تمّ تدارك عمليات الإقصاء في المفاوضات السياسية واللجنة الدستورية الحالية)، ومن ثم يصبح أداة لتبنّي نهج شامل للعدالة الانتقالية قادر على المصالحة ومعالجة المظالم بعد النزاع وقبله، ومنع المزيد من الاستقطاب[133] ومنع تكرار النزاع.

سادساً: وبما يخصّ النظام السياسي المستقبلي:

5.10. يجب تبنّي نظام سياسي قائم على اللامركزية، حيث أنّ: النظام المركزي – وإن كان ديمقراطياً – يقلل بالضرورة وينفي أحياناً هوية بعض الفئات في المجتمع. ربما يستطيع النظام المركزي أن يكون ديمقراطياً في حال كانت الهوية الوطنية متجانسة، لكن العالم مكوّن من دول يُعد فيها التجانس الاستثناء لا القاعدة.

سابعاً: وبما يخصّ مظاهر الإقصاء السياسي الحالي:

5.11. على المجتمع المدني السوري، تصحيح الأخطاء المتعلقة بقبوله عملية دستورية إقصائية، وعملية سياسية أقصته، قبل الأطراف السياسية الأخرى. وفي بيئة سياسية وعسكرية وجغرافية شديدة التقسيم، لا مفرّ من دمج الشمولية في جميع أدوار مراحل الحل السياسي.[134] بالتوازي مع ذلك، يجب تعزيز استقلالية المجتمع المدني السوري، حيث سبق أنّ تمّ "استتباع المعارضة العسكرية والسياسية السورية بشكل فعّال من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بفعل اعتمادها المطّرد على تمويل هذه الجهات".[135]

ثامناً: وبما يخصّ التنمية المستدامة:

5.12. على المجتمع المدني، كأحد أدواره، المساهمة الفعالة في عملية التنمية المستدامة، والاستقلال الوطني وصياغة عقد اجتماعي توافقي يضمن للمواطن حقوقه وحرياته ويشركه في إدارة الشأن العام.[136]

---

[133] بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية. إنترناشينوال آيديا. أيار/مايو 2011. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية

[134] بيدرسن: السوريون منقسمون بشدة حول مستقبلهم... ولا تقدم في العملية السياسية. قدم 6 أولويات للشروع في حلّ لأزمة «ذات أبعاد ملحمية». جريدة الشرق الأوسط. 25 كانون الثاني/يناير 2023. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). بيدرسن: السوريون منقسمون بشدة حول مستقبلهم... ولا تقدم في العملية السياسية(aawsat.com)

[135] كيف خَسِرَ المجتمع المدني السوري استقلاليته في حرب الأجندات المتصارعة. مركز مالكوم-كير كارنغي الشرق الأوسط. أسعد العشي. 22 أيار/مايو 2020. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). كيف خَسِرَ المجتمع المدني السوري استقلاليته في حرب الأجندات المتصارعة - السياسات التنازعية في سورية: المعارضة والتمثيل والمقاومة - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي-carnegie) (mec.org

[136] في شرح أهمية المجتمع المدني في بلادنا. مركز مالكوم-كير كارنغي الشرق الأوسط. عمر حمزاوي. 14 آذار/مارس 2017. (آخر زيارة للرابط: 7 حزيران/يونيو 2024). في شرح أهمية المجتمع المدني في بلادنا - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.